

الفريق بين الحمد والثناء والمدح ان الحمد يستعمل
 قبل النعمة وبعد ما وان لا يستعمل الا بعد النعمة
 والمدح لا يستعمل الا قبل النعمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين **قال** الحمد لله
 الواجب اه **الاول** ففتح كتابه بالحمد بعد الابتداء بالتسمية لان اداء الواجب
 من شكر نعمائه واجب **الحمد** هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل وفيه إشارة
 الى ان مورد الحمد هو وحده لان المفهوم من لفظ الوصف ضمنا هو ذكر
 فانك اذا قلت وصفت زيدا بكذا لم يتبادر منه الا فعل اللسان ومتعلقه وهو **هو**
 نعم النعمة وغيرها لان الجميل لما كان متاولا لانعام وغيره من مكارم الاخلاق
 ومحاسن الاعمال على تقدير جعل بابه للسببية ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقام
 بله النعمة فلو كان وقوعه بازاء النعمة شرطا لقيدها لاقتزانه بالجميل الذي هو الغنى
 بظهور ان الحمد قد يكون في مقابلة النعمة وقد لا يكون وانما الشرط كون الوصف
 بالجميل على جهة التعظيم والتجليل لانه اذا خلى عن مطابقة الاستعداد او موافقة افعال
 الجوارح لم يكن محمدا حقيقة بل استنزاء وسخرية **وفيه نظر** لان الشعراء ذكروا
 في مدح السلاطين مثلا اوصافا على سبيل المبالغة ولم يعتقدوهم بهذه الخشية
 مع ان ذلك ليس بسخرية بالاتفاق وهم يعظمونهم والتعظيم ينافي بالسخرية

هذا هو الحق في الحمد والثناء والمدح
 الحمد يستعمل قبل النعمة والمدح يستعمل
 بعد النعمة

الحمد اما ان يدعى ان المراد بتلك الاوصاف المعاني المجازية وهم
 يعتقدون ان تصانيفهم بهذه المعاني **فان قلت** قد اعتبر في الحمد فعل الختان
 والادركان ايضا **قلت** كل واحد منهما شرط لكون فعل الشكر عدوا وليس
 منها جزءا منه كما في الشكر العرفي وهو وصف العبد جميع ما انعم عليه من ^{السم}
 والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصفه النظر الى مطالعة
 ما سوى الله من المصنوعات ليستدل به على وجود الصانع ووجدانية
 والتمتع التي تلقى انبيئ عن رضائه من الاوامر والاجتناب عن مساخطه
 ومنهيات من التواهي وقر على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة ^{مستطوع كصفه النظر}
 ولا جزئيا كما في الحمد العرفي والشكر الغفوي وهما فعل نبني عنه تعظيم النعم
 بسبب كونه نعماء ومن هذا ظهر ان الحمد ^{بمعنيين} عرفي لغفوي وللشكر
 ايضا معنيين لغفوي وعرفي والنسبة بين هذه المعاني الاربعة تنصور
 على ستة اوجه **الاولى** النسبة بين الحمد للغفوي والعرفي بالعموم والخصوص
 من وجه لتضاد قسمي الوصف بالذات في مقابلة الفاضلة وهي النعمة
 السارية الى الغير كحمدت زيدا على انعامه وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي
 في فعل القلب والجوارح وصدق الحمد للغفوي بدون العرفي في الوصف
 بالذات في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير السارية الى الغير كحمدت
 زيدا على شجاعته **والثانية** النسبة بين الشكر للغفوي والشكر العرفي

بالعموم والخصوص مطلقا صدق اللغوي على كل ما صدق عليه العرفي اعني
 صفة الجميع من غير عكس كل صدق الشكر اللغوي على كل جزء من اجزاء
 العرفي وهو فعل القلب والاشواق والحوارح دون الشكر العرفي
والثالثة النسبة بين الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص
 مطلقا لانه متى تحقق صفة الجميع تحقق الوصف بالاك من غير عكس
 كل اي ليس كلما تحقق الوصف بالاك تحقق صفة الجميع وفيه نظر
 لانا لانهم ان بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقا بل النسبة بينهما عمومًا وخصوصًا
 من وجه لتحقيق الشكر العرفي في الاخرى اذا صفت جميع ما
 عليه الى ما خلق له ولم يحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف بالاك
 وهو **قل** في الجواب ان المراد بالشكر العرفي الشكر كالم
 الذي يشكر اكل منه ولم يحقق هذا في الاخرى لان شكر غير الاخرى
 اكل من الاخرى وانت تعلم ان هذا الجواب لا يثبت في العليل **الرابعة**
 النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقا
 لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
 كل صدق الحمد العرفي بدونه في قبالة النعمة الواصلة الى غير الشاكر
 هذا انا قديت انهم في الشكر اللغوي بوصولها الى الشاكر واما اذا
 لم يقيّد فبما مقادان **الخامسة** النسبة بين الحمد والشكر اللغوي

روى عن الحسن بن علي قال سئل عن
 الفرق بين الحمد والشكر فقال الحمد
 هو الثناء على ما هو عليه والشكر
 هو الثناء على ما هو عليه

لان الحمد هو الثناء على ما هو عليه
 والشكر هو الثناء على ما هو عليه

الاحسن ان يقال ان المراد من الحمد
 هو الثناء على ما هو عليه والشكر
 هو الثناء على ما هو عليه

بالعموم

بالعموم والخصوص مطلقا صدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر
 العرفي من غير عكس كل صدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب
 والاشواق وافعال الجوارح دون الشكر العرفي **السادسة** النسبة
 بين الحمد والشكر اللغويين بالعموم والخصوص من وجه لان الحمد
 قد يرتب على الفضائل وهي جمع فضيلة والشكر اللغوي يختص بالافعال
 وهي جمع فاضلة فيصدق كل منهما في الوصف بالاك في مقابلة الانعام
 ويصدق الشكر اللغوي بدونه في الوصف بالاك في مقابلة الفضائل
 كحديث زيد على شئ من غير ان يكون الشجاعة هي عليها
 مع انها صفة غير اختيارية **وايضا** عنه ان الشجاعة كما تطلق
 على الملكة التي هي غير اختيارية تطلق على اثارها في الامور الاختيارية
 كالخوض في المعارك والاقدام في الحارب وغير ذلك **والسابعة**
الستة ثلثة منها بحسب الوجود والتحقيق **ثلثة** منها بحسب
 الحمل اما التي بحسب الوجود والتحقيق فهي ما يكون بيني الحمد اللغوي
 والعرفي وبين الحمد والشكر اللغويين وبين الحمد اللغوي
 والشكر العرفي ويدل على هذا استعمال الصدق في هذه الثلثة
 بنى **واما التي** بحسب الحمل في الثلثة الباقية وهي الشكر اللغوي
 مع الشكر العرفي والحمد العرفي مع الشكر اللغوي والحمد العرفي

في فعل القلب وافعال الجوارح
 من غير ان يكون الشكر اللغوي

فان ثلثة منها بحسب الوجود والتحقيق
 كون النسبة من وجه وهي الحمد اللغوي والشكر
 والحمد والشكر اللغويين والحمد اللغوي والشكر
 كما ان النسبة بين الانسان

مع الشكر اللغوي والحمد العرفي مع الشكر العرفي ويدل ايضا على هذا استعمال التصديق **على** **واما الفرق** بين الحمد اللغوي والمدح مفهوم وخصوص مطلقا لان الحمد يخص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد استعماله دون المدح كما يقال **صلى الله عليه وسلم** اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها ولان الحمد يغني عنه قصد التعظيم ولم يعتبر في المدح اذ نعظيم اللؤلؤ في المثال المذكور غير مقصود **فان قيل** قد ظهر الفرق من وجهين المدح والحمد غير الفرق الذي يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار دون المدح وهو لزوم كون المحمود عليه اختياريا دون المدح **عليه** **قلت** اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي كون متعلقه وهو المحمود عليه اختياريا مع ^{ان ذلك} ليس بشرط في الحمد عند التحقيق لان حقيقة الحمد ومفهومه بحسب اللغة لا يقتضي ذلك اذ معنى المتعلق في التحقيق ليس بالباعث على الحمد فكما يجوز الباعث عليه اختياريا كذلك يجوز ان يكون امر غير اختياريا **ان يكون** **الله** اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد واصله المالة فحدث المهمة على غير القياس وهو حذفها مع صحتها من غير نقل الى ما قبلها ولذلك التزم الادغام لان المتجانسين اذا كانا في كلمتين

والله

والاول منها ساكن يجب الادغام **وقيل** حذف الهمزة على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها لان القياس في تحقيد هذه الهمزة ان ينقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف فتحذف فالنظام العقلي يحوز مخالفا للقياس لان الحرفين المتحررين من جنس واحد اذا كانا في كلمتين لا يجب الادغام غاية ما في الباء ان يجوز ذلك نحو قوله تعالى ما سلكتكم في سقر **وقيل** انه اسم نوع كاسماء الاعلام لا اشتقاق له **فان قلت** لم قال الحمد به ولم يقل الحمد للخالق او لله راق او غيرهما من الاوصاف المشتقة **قلت** لا يتوهم اختصاص استحاقه الحمد بوصف دون وصفه فلو قال الحمد للخالق لتوهم استحاقه الحمد بخصيص به الوصف دون وصف الاخر **فان قيل** من القاعدة المقررة ان التعليق بالمشق يفيد علية مأخذ الاشتقاق فتعلق الحمد بلفظ الخالق مثلا يفيد علية الخلق للاشتقاق فما معنى التوهم **قلنا** نعم الا ان التعليق انما يفيد العلية لا اختصاص العلية والتوهم بالنسبة اليه **الواجب** هو الذي يقتضي ذاته وجوده ويشتنع عليه المعدم كالبارئ عن اسمه **وقيل** هو الذي يلزم من فرض عدمه محال والجود اما

قوله قلنا آه حاصلة ان تعليق الحمد بالخالق ان يفيد علية الخلق لا اختصاص العلية فان لا يكون الحمد له سواء والتوهم بالنسبة الى الاختصاص فالنوم في موضعه

خارج فهو كون الشيء في الاحيان واما ذهني وهو كونه في الازمان
 والمراد من الوجود فيما نحن فيه هو الاول **والممتنع** هو الذي
 يقتضي ذاته عدمه ويمتنع عليه الوجود **وقيل** هو الذي يلزم من
 وجوده صح كتركيب المباري **والممكن** هو الذي لا يقتضي وجوده
 ولا عدمه بل يكون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية كجميع
 ما سوى الله تعالى من الموجودات **وقيل** هو الذي لا يلزم من فرض
 وجوده ولا عدمه كمال بالنسبة اليه **والواجب** ينقسم الى قسمين
 واجب الوجود بالذات كالمباري وانما كان المبري واجب الوجود
 بالذات لكون وجوده مقتضى الذات واجب الوجود بالغير
 كالموجودات حين وجودها وانما كانت الموجودات حين
 وجودها واجبا بالغير فهو الله لان وجود العلة التامة يستلزم
 وجود المعلول حين وجوده **والممتنع** ايضا ينقسم الى قسمين
 ممتنع بالذات كتركيب المبري وانما كان امتناعه ذاتيا لكونه
 مقتضى الذات وممتنع بالغير لعدم العالم وانما كان ممتنعا
 بالغير لا امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة **والممكن**
 ايضا ينقسم الى قسمين احدهما الممكن الموجود كافراد
 الاثنان بالنسبة الى انفسهما وثانيهما الممكن المعدوم كالعنقا

وانما قد

وانما قد الواجب على الممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود
 وهو عين الذات والامتناع والامكان وصف النظير والممكن
 حقيقة لا وصف الله تعالى في كونه وصف الله حقيقة مقدم على
 ما لا يكون وصف الله حقيقة والامتناع على الممكن مع ان كل واحد
 منهما ليسا وصف الله حقيقة مع شرف الممكن عليه بالوجود
 لان الامتناع والوجوب يشتركان في كون كل واحد منهما
 مقتضى الذات فلما قدم اولاهما كان امتناع النظير مستلزما
 للوحدانية المستلزمة للرد على الثبوت والجوسية والنصارية والطبائية
 والافلاكية لان الثبوتية والجوسية زعموا ان صانع العالم اثنان **واحد**
 خالق الخير والاخر خالق الشر وعبرنا ما بينه ^{بعضهم} دان ^{بعضهم} وآخرون من وبعضهم
 بالتور والظلم والنصاري انه ثالث ثلاثة وعبر واعينهم بالاقانيم
 الثلاثة وهي ذات وعلم وحياة وزعم بعضهم انه اب وهو الله تعالى
 وابن وهو عيسى وزوجة وهي مريم والله تعالى علوا كبيرا ^{بعضهم} والطبائيين
 ان الصانع اربعة الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والافلاكيين
 انه سبعة الزحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة والعطار
 والقمر ومنه الفرق كقولهم ^{انهم} المنكرون للصانع على الحقيقة ^{بأنه} الذي ذكر
 الامتناع فقدم **فان قلت** الواجب اسم الفاعل واسم الفاعل لا يعمل

الاقانيم جمع اقنوم والاقنوم لفظ يوناني
 وهو الاصل يعني ان هذه الثلاثة
 والموجودات

اما اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي ومنها عمل مع انه
 بمعنى الماضي **قلت** اذا دخل اللام على اسم الفاعل استوي الجميع اي
 والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة **ح** لكن عدل من صيغة الاسم
 لكونهم ادخال اللام على الفعل الصريح تقول مررت بالضارب
 ابوه زيد الان او غدا او مس وكذا الممتنع والممكن **واما الخ**
 الاشياء في الواجب والممتنع والممكن لان الشئ اما ان يكون موجوده
 مقنضه ذاته او معدومه ولا يكون شئ منهما الا بالواجب والثاني الممتنع
 والثالث الممكن **واما بابه** المحصر من وجه اخر فهو ان الشئ اما
 ان يكون مسلوب الضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا **الثاني**
 الممكن والاول اما ان يكون السلب من الجانب الوجود او من الجانب
 الثاني الواجب والاول الممتنع **فان قلت** لا عدم الواجب اصله
 فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة فيه عن طرف **قلت** عدم **العدم** الفرضي
 حاصل له كما مر في تعريف الواجب وكذا لو قلت لا وجود للممتنع اصله
 فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة عن طرف الوجود **قلنا** الوجود
 الفرضي حاصل له كما مر في تعريفه ايضا **قل** سواء **وقول** الضمير
 في سواء وغيره ان كانا راجعين الى الممتنع يلزم ان يكون الواجب
 ممكنا لانه يصدق عليه انه غير الممتنع وان كانا راجعين الى الواجب

ان الشئ ما يصح به الاخبار عنه

في تعريف الواجب والممكن والممتنع

يلزم ان يكون الممتنع ممكنا لانه يصدق عليها انه غير الواجب فوجب
 ان يكون احد الضميرين راجعا الى الممتنع والاخر الى الواجب حتى يكون
 سوى الممتنع وغير الواجب هذا اذا اريد بالامكان الخاص وهو
 سلب الضرورة عن الطرفين معا اي عن طرف الوجود والعدم على
 ما هو اللائق بهذا المقام **واما** اذا اريد بالامكان العام وهو سلب
 الضرورة عن احد الطرفين فماذا ان يكون الظاهران راجعين الى الممتنع فقط
 فيجب ان يكون الامكان مقيدا بجانب الوجود اي يكون الضرورة
 مسلوبة عن جانب عدم لكون الواجب ممكنا بهذا المعنى او الى الوجود
 فقط فالامكان **ح** يكون مقيدا بجانب عدم اي يكون الضرورة
 مسلوبة **ع** الوجود لكن هذا التوجيه غير مناسب لهذا المقام
فان قلت الظرف في قوله الممكن سواء فاعل والثاني ان الظرف لا يقع
 فاعله **الوفا** **قلت** قد اجاز قوم اجراء سوى مجرى غير في جواز
 وقوعه غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدد وان فسوى فاعل لم يبق
فان قلت ان ذكر سواء يغني عن ذكر الغير لكونه بمعنى **قلت** ذكره
 لوجوه اما الاول قلنا سبب النظر الذي سبق ذكره في الثاني **واما**
 ثانيا فلان زيادة الفقرة يوجب زيادة الحسن **واما ثالثا**
 فلتفتن في العبارة وهو مرغوب عند البلغاء **واما** رابعا فلتفسير

او التوجيه المبني على ان المراد بالامكان
 الامكان العام لا الخاص غير مناسب
 بندخل الاقسام كما لا يخفى مع الظن
 هنا حصر الاشياء في الاقسام الثلاثة
 المعنى

ومنها عمل مع انه بمعنى الماضي
 تعالى واجبا قد وجد في الزمان الماضي

وأما خاسا فلتوكيد والتقريب **قال** الصادق باختياره وخيرة
اقول ذلك باختياره إشارة الى رد مذهب الحكماء كما ان ذكر الشر
 وحده إشارة الى رد المعتزلة والشر والخير معا الى رد الثنوية
 والمجوسية لان الحكماء قالوا ان الله موجب بالذات لافعال
 بالاختيار ومعنى كونه فاعلا بالاختيار هو ان شاء فعل وان
 لم يشاء لم يفعل كصدور الافعال الاختيارية متاهكذا قيل لكن
فيه نظر لان الفاعل المختار بهذا المعنى مما قاله الحكماء **والاولى**
 ان يقال ان معنى كونه تفاعلا مختارا هو ان يصح منه الفعل وكبر
 ومعنى كونه موجبا بالذات هو انه انشاء وان لم يشاء فعل
 كصدور الضوء عن الشمس والحرارة عن النار **فان قلت** لم تقدم
 وهو ما نهى عنه على الخير وهو ما امر به مع ان الخير اولى بالتقدم
قلت من وجوه اما اوله فلان النزاع فيه اكثر من النزاع في الخير
 واما ثانيا فلان خير يناسب غيره الذي سبق ذكره مؤخر
 من جهة الصيغة والحروف واما ثالثا فيكون ترتيب السبب على ترتيب
 السبب وهو الظلمة والنور كما قال الله وجعل الظلمات والنور
 واما رابعا فلان المقام مقام الحمد واقتسام بالخير فلهذه الوجوه
 قدم واخر **فان قلت** لم اخرصدور الشر والخير عن الممكن **قلت**

فانهم قالوا الشر صادر عن العباد
 والخير صادر من الله برزقي

اشارة

لان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور
 والظلمة مقدمة على النور في كلام الله تعالى

مقام الحمد

لان

الخير من الله تعالى وهو الخير

لان صدورهما بعد وجود الممكن **قال** نهيه وامره **اقول** قدم
 على الامر ليناسب السابق لان النهي الذي في المنهي عنه وهو الشر
 والامر لا يكون في المأمور به وهو الخير **قال** فان كتاب الشيخ الامام قدوة
 الحكماء **اقول** الشيخ الكبير علما وفضلا الامام المقتدي به القدوة
 بكر القاف وضمها بمعنى المقتدي **قال** اشير الدين الابرهري **اقول**
 اي مختاره والدين الاطاعة والانقياد والعمل **وقيل** ان اشير الدين
 لقب الشيخ الابهر **بفتح** المياء وسكون الهاء اسم قبيلة واما الا
 بسكون المياء وفتح المياء فغلاة مشهورة ولذا قيل اعلم ابرهرا واخر
 ابرهرا **قال** طيب الله شراه وجعل الجنة مثواه **اقول** اي طيب الله
 حاله في شراه فيكون من قبيل المجاز والتمثي المكان **قال** لما كان على
 الاخوان متعسرا **اقول** الاخوان بكسر الهيم جمع الاخ كلما جمع
 على الاخوة **قال** اردت ان اكتب بالتماسم اوراقا **اقول** وقع
 في بعض النسخ كتبت بالتماسم وهذا اولى منه لان الارادة
 لا توجب الفعل بسبب طلبهم **والمراد** من التماسم معناه اللغو
 وهو الاستدعاء والطلب لا معناه الاصطلاح لان الطالبين
 ليسوا مساوين للمطلوبين وهو اشارة مع ان التماسم معتبر
 في حقيقة التماسس وانما اوراقا ولم يقل صرفا مع ان المكتوب

سنا وقد يلحقه الكسبية

هو الحروف لا وراق اداة الحال من ذكر الغل **فان قلت** لم قال اودا
ولم يقل كتابا **قلت** للتواضع اولد لاله على صفر حجم شره **قال** وتعميم
اقول اي لجعل تلك الاوراق عاماتيسر هذا الكتاب غير مخصوص
بعض الافان دون بعض **فان قلت** ان ازالة التعريف في ذكر
تعميم التيسر يلزم اياه **قلت** لانهم استلزم لان ازالة التعريف
لا يدل على تعميم التيسر نعم يدل على التيسر فقط بل تعميم التيسر نعم
من سوق الكلام فقوله وتعميم تيسره تصح بما يفهم من السوف
الكلام فقوله وتعميم تيسره تصح بما يفهم من السوف **قال** والله
خير الميسرين والموفقين **اقول** والله خير الميسرين اشارة الى ازالة
التعريف دون تعميم التيسر وقوله والموفقين اشارة الى تعميم التيسر
لان التوفيق جعل الاسباب حاضرا لوصول المقصود **وقل** التوفيق
جعل الله تعالى فعل عبادته موافقا لما يحبته ويرضاه **قال** اعلم ان المنطقين
اصطلاحا **اقول** الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى
معينة لكن لا يكون في اصل الوضع لذلك واصطلاحات المنطقين
هي المذكورة في ابواب المنطق وهو الة قانونية تعصم مراعاتها الامم
التي في من الخطاء في الفكر وابواب تسعد **الاول** الكليات **والثاني**
القول الشارح **والثالث** القضايا **والرابع** القياس **الخامس**

تقوى

البيان **السادس** الجدل **السابع** الخطاب **الثامن** المغالطة
التاسع الشعر وتعريفاتها تذكر في مواضعها **المراد** من الوجوب
في قوله يجب تحضارها الوجوب العادي الشرح الذي يكون
تاركه آثما كائن الصلوة والصوم والزكاة والوجوب العقلي
الذي يمنع الشروع بدونه كصور يوجه ما والتصديق بغاية
مالان كثير من المتحصيلين يحصل كثيرا من العلوم من غير شعور شيء
من تلك الاصطلاحات **فان قيل** في هذه اشارة الى ان المنطق الة
للعلوم فيلزم من كونه الة للعلوم كونه الة لنفسه لانه من جملة العلوم
قلنا المراد من العلوم في قوله ان يشتر في شيء من العلوم سوى المنطق
قال من ايساغوجي **قول** هذا اللفظ من ايساغوجي واغوجي
وقيل اي قلت الكاف الى الجيم فصا راجي ومعنى الاول بالبرية
انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث نعم الا انه حذف الالف راجي
للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس بسبب
تسميتها به ان حكما من الحكماء المتقدمين اودع الكليات الخمس
عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكليات
الخمس في كان له قوة ان يستخرج جميع ما فيها ثم جاء الحكيم وقراءها
ايساغوجي عنده وكان يخاطب في اثناء ورسيه يا ايساغوجي هكذا

مركب من ثلاثة كلمات

مراد انصار علمائها **وهذا الوجه** منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي
 قدس الله روحه في يكون تسمية للشيء باسم قاربه **وقيل** انه كان
 علما حكيم استخراج الكليات الخمس ودونها ثم جعل علمائها
وهذا الوجه منقول عن مولانا مباركة شاه قدس الله سره
 ناقل عن مولانا قطب الرازي روى الله روحه فعلى هذا
 يكون تسمية للشيء باسم الشئ **والوجه المشهور** في تسميتها
 ان ايساغوجي في الاصل اسم للورد الذي له فمى ورق ثم نقل الى
 هذه الكليات لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه فيكون
 تسمية للشيء باسم شبيهه والله اعلم **قوله** سادس الكليات
 الخمس **اقول** انما اخبرت الكليات في الخمس لم يكن زائدة
 ولا ناقصة لان الكل اذا نسبناه الى ما تحت من الجزئات
 فاما ان يكون تمام ماهيتها او دأخلا فيها او خارجا عنها فان كان
 الاول فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمى وغيرهما فانه
 تمام ماهيته زيد وعمى وان كان الثاني فلا يخفى اما ان يكون مقولا هو
 ما هو اول الاول الجنس الحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس والثاني
 الفصل كالناطق بالنسبة الى زيد وعمى وان كان الثالث فلا يخفى اما
 ان يكون مقولا في جواب اى شئ هو اول الاول الخاصة كالضاحك

بالنسبة الى زيد وعمى الثاني العرض العام كالماشى بالنسبة اليهما **اقول**
 وحى النوع والجنس **اقول** انما تقدم النوع على الجنس مع ان الاول
 عكسه لان الجنس جزء النوع بناء على ان ما صدق عليه النوع قليل
 بالنسبة الى ما صدق عليه الجنس وما هو قليل فهو اولي بالتقديم على
 ما هو كثير **وقد** ايضا على الفصل مع ان الاول عكسه لان الفصل
 جزء النوع والجزء مقدم على الكل لان النوع يقع فيه والواحد **اقول** لا بالتقدم
 وعلى الخاصة والعرض العام لانها عارضان والنوع معروف بالعرض
 مقدم على المعارض لانه يقول به **وقد** الجنس على الفصل لانه يقع في
 جواب ما هو والفصل لا يقع فيه اولان الجنس امر بهم غير متحصل
 بنفسه والفصل يحصل وينزل ابراهمه فلا بد من امر بهم ان ينكر
 اولان حتى يحصل الفصل وينزل ابراهمه وعلى الخاصة والعرض العام
 لانه ذاتي **وقد** ايضا على التقديم الى الفصل عليه بما
 يعين هذا الدليل **وقد** الخاصة على العرض العام لانه يقع في جواب
 اى شئ هو اولان ما صدق عليه الخاصة قليل وما صدق عليه العرض
 العام كثير والقليل قبل الكثير **قال** وعنه يتوقف معرفتها **اقول**
 هذا الشارة الى جواب سؤال مقدر كانه قيل لم تقدم بحث الاول
 وقت اللفظ على الكليات الخمس مع ان المقصود الاصل بيانها

في جواب ما هو الفصل
 في جواب ما هو

والعرض العام لا يقع في جواب اى شئ هو

فاجاب عنه بقوله وهذه يتوقف اه يعنى ان مقصودهم استحصال
 المحمولات والمجهرات اما تصوري واما تصديقي والموصول الى الاول
 القول الشارح المركب من الكليات والى الثانى الحجة المركبة من القضايا
 فنظرهم اما فى قول الشارح وما يتركب هو منه واما فى الحجة وما يتركب
 هي منه وحصوله يتوقف على الالفاظ ولا على الدلالات فان ما يؤول
 الى مجهرات التصوري ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وما يؤول
 الى مجهرات التصديقي ليست الالفاظ القضايا بل مفهوماتها لكن
 لما توقف فادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار مباحث
 الالفاظ مناسبا للتقديم على مباحث اكليات وغيرها
 من المباحث المنطقية فقدم ولما كان توقف الافادة والاستفاد
 على الالفاظ من حيث انها دلل المتأخر ببحث الدلالة على اقسام
 اللفظ المقدمة على المقصود الاصل **قال** المطابقة والتضمن
 والالتزام **اقول** وانما تقدم الدلالة المطابقة على التضمن والالتزام
 لانها تصور بدونها وهم لا يتصوران بدونها وما هو يتصور
 بالاستقلال مقدم على ما هو لا يتصور بالاستقلال **وقدم** التضمن
 على الالتزام لان الدلالة التضمنية جزء الدلالة المطابقة والالتزام
 خارجة عنها وما هو جزء المطابقة اولا بالتقديم على ما هو خارج

لما

عنها اولا لان الدلالة التضمنية سابقة الى التضمن الدلالة الالزامية
 وما هو سابق الى التضمن فهو اولى بالتقديم على ما هو ليس سابق
 اليه **قال** والدلالة هي كون الشئ اه **اقول** وانما عرف مطلق الدلالة دون
 الدلالات الثلث المقصود منها لان الدلالات الثلث مقيّد
 بالنسبة الى المطلق الدلالة والعلم بالمطلق سابق على العلم بالمقيّد
 لان المطلق جزء المقيّد ومعرفة سابق على معرفة الكل **واعلم** ان لفظ
 العلم يطلق في المشهور على عدة معان احدها مطلق الادراك الذي
 يتم التصور والتصديق وثانيهما التصديق اليقيني الذي هو
 عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وثالثها
 مطلق التصديق الثابتنا والى الحكم اليقيني وغيره من الاحكام
 والمراد من العلم هنا هو المعنى الاول **فان قلت** لم تقدم الدلالة
 على الدليل والمدلول مع ان الاولى بكسسه لان الدلالة امر نسبي
 قائم بهما **قلت** الدلالة علم الدال بالدالية وعلم المدلول
 بالمدلولية والعلّة متقدمة على المعلول فلماذا قدمها عليهما
 وانما تقدم الدال على المدلول لان علم المدلول موقوف على العلم
 بالدليل والموقوف عليه مقدم على الموقوف واما تقديم بحث
 الدلالة على تقسيم اللفظ فلما مر **قال** ومن هذا عرفت ان الد

العدة بالتشديد المعداد
 والفرق بين الدال والدليل
 لان الدليل لا يستعمل الا في التصديق
 يستعمل في التصور والتصديق
 ولما دليل ومدلول ودلالة الدلالة النسبية
 الدليل والمدلول كالتيحان الدال على النار وال
 دليل والنار مدلول ونسبة الدخان على النار

وهو قوله وما كان توقف
 الدلالة والاستفادة على الالفاظ
 من حيث انها دلل المتأخر

وضعية كدلالة الدوال الماربع على وضعت حتى ان كانت الثانية
فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الماشر على المؤشر وان كانت الثالثة
فالدلالة دلالة غير لفظية طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق
رؤية المعشوق على العشق كذا قيل لكن هذا يخالف لما تقدم
من ان الدلالة الطبيعية لا تكون اللفظية **قال** والمراد **اقول**
اي المراد من الدلالة في قول المص اللفظ الدال به الدلالة
الوضعية لان غير الوضعية سواء كانت لفظية او غير لفظية
اما طبيعية او عقلية وكل منهما يختلف باختلاف الطبايع والعقول
بخلاف الوضعية فيكون الدلالة الوضعية مرادة دون غيرها
والمراد من الوضعية اللفظية الوضعية لان الفائدة والاستفادة
يحصلان منها بل وتغير بخلاف الوضعية الغير اللفظية فانها
يحصلان منها بالتعسر والحاصل ان المراد من الدلالة ههنا
الدلالة اللفظية لان غرضهم لا يتعلق بغير اللفظية ولذا لم
يدكر الشارح الدلالة غير اللفظية باقسامها وتعرض لاقسام
اللفظية ومن اللفظية اللفظية الوضعية لان ما عدا اللفظية
الوضعية غير منضبطة باختلافه باختلاف الطبايع والعقول
بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة لان من علم وضع

اللفظ

اللفظ بازاء المعنى فهم ذلك المعنى عند اطلاقه سواء كان زكيا
او غيبا **قال** وهي ثلاثة **اقول** اي الدلالة اللفظية الوضعية
محصنة في ثلثة اوجه المحصنة ثلثة اقسام حصص عقلية
وهو المحصن الذي يبين النفي والاثبات كاختصاص مطلق
الدلالة في اللفظية وغيرها واختصاص الدلالة الوضعية
في المطابق والتضمن والالتزامي وحصص استقرائي وهو الغالب لم يرد
مع الاستقراء قسم اخر حكم باستقراء بالاختصاص في الاقسام
الموجودة معه كاختصاص الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعة
والعقلية وحصص على وهو الذي يجعله الجامع على محصن كاختصاص
الكلمة في اجزائه **قال** كالانسان اذا دل على احد هما **اقول** الدلالة
التصنيعية دلالة كل لفظ على جزء معناه المطابق معنى ارادة
المعنى المطابق ان كان له جزء لدلالة على جزء مطابقا لانه
بما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابق فقط ولا يكون دالا
على قضيتين بل مطابقته كدلالة لفظ الانسان على الحيوان او على
الناطق عند ارادة احدهما من اللفظ الانسان لا عند ارادة
المجموع لانه يكون من قبيل ذكر الكمل والانس ارادة الجزء وهو
اما الحيوان او الناطق فيكون معنى مجازا له ودلالة اللفظ

من الحيوان والناطق

معلوم من الشرح واعلم

على المعنى المجازي مطابق لا تضمني فيكون دلالة اللفظ على امرها
 عند ارادة واحد منهما مطابقا لا تضمنيا **قال** كالانسان اذا دل
 على قابل العلم **اقول** المقصود من الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ
 على الامر الخارج عن المعنى الموضوع له حال ارادة المعنى الموضوع له
 من اللفظ لا دلالة على الامر الخارج مطلقا سواء كان حال ارادة
 المعنى الموضوع له اولاً لان الدلالة على الامر الخارج اذا لم يكن حال ارادة
 المعنى الموضوع له لم يكن مطابقاً لانه ^{الالتزامية} يكون من قبيل ذكر الملزوم
 و ارادة اللازم فيكون معنى مجازيا ودلالة اللفظ على المعنى المجازي
 مطابق لا التزامي كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم وضعة الكتابة
^{الالتزامية} **قال** لان حال ارادة الحيوان الناطق **فان قلت** لان ان دلالة
 الانسان على قابل العلم وضعة الكتابة ان يكون بالترامية لان المعنى
 عند المنطقيين في الدلالة الالتزامية ان يكون اللازم بحيث اذا تصور
 الملزوم يلزم منه تصور ^{تصوره} كدلالة الاربعين للزوجية والثلاثة
 للفردية وهما ليس كذلك لانه اذا تصور الانسان لا يلزم منه تصور
 قابلية العلم وضعة الكتابة **قلت** مقصودهم مجرد التمثيل للدلالة
 الالتزامية سواء كانت معبرة عند المنطقيين او لا والحال صلى
 المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين **قال** لان اللفظ

بج

لا يدل **اقول** اي عن المعنى الموضوع له اي وان كان اللفظ دالاً على
 كل امر خارج عن الموضوع له لزم ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دالاً
 على معان غير متناهية لان الامر الخارج عن المعنى الموضوع له غير متناهية
 مثلا الانسان موضوع للحيوان الناطق وما عداه من الاشياء الغير
 المتناهية خارج عنها فلو كان اللفظ الموضوع لمعنى دالاً على كل
 امر خارج عنها لكان الموضوع للحيوان الناطق دالاً على كل امر خارج عنه
 وانه ظ البطلان فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم ^{الالتزامية}
قال واما الدلالة المطابقة فيكون فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم
 ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان ينقل ذهنه من سماع
 ذلك اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة
 واما الدلالة التضمنية فلا تحتاج ايضا الى الاشتراط لان اللفظ اذا وضع
 لمعنى مركب كان ذلك اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه دلالة تضمنية ^{لا} فهو الجزء وهو الدلالة
 لازم لغرض الكل وهو الدلالة المطابقة **قال** لان الملازمة ^{الاجزائية} **اقول** لا بد من
 معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الذهنية والملازمة الخارجية
 والعبارة بينهما والملازم والملازم والشرط والمشرط **اعلم** ان الملازمة
 مطلقا والملازم والملازم بمعنى واحد وهي لغت امتناع انفكاك الشيء عن الشيء
 واصطلاحها هي كون الشيء مقضيا للآخر والشيء الاول وهو المقضي

اللازم يسمى الملزوم والثاني هو مقتضى الاول يسمى اللازم والملازمة
 الخارجية هي كون الشيء مقتضيا للاخر في الخارج اي في الاعداد
 كما تحقق الملزوم في الخارج تحقق اللازم فيه كالزوجية وهي التي
 بتساوي بين الاثنين والفردية وهي عدم الانقسام بتساويين
 فان كما تحققت ماهية الاثنين والثلاثة في الخارج تحقق الفردية
 والزوجية فيه فيكون الاثنان والثلاثة ملزومين والزوجية والفردية
 لازمين والملازمة الذهنية هي كون الشيء مقتضيا للاخر في معنى كما
 ثبت الملزوم في الذهني ثبت اللازم فيه كالمثالين المذكورين
 وكالاعدام المضافة الى ملكاتها كالعبي بالنسبة الى البصر والجهل
 بالنسبة الى العلم والموت بالنسبة الى الحيوان وغيرها فان كما
 تحقق الملزومات في الذهني في جميع هذه الاشياء المذكورة تحقق
 اللوازم فيها والنسبة بينهما اي بين الملازمة الخارجية وبين
 الملازمة الذهنية عموم وخصوص مطلقا فان الملازمة الذهنية
 اهم مطلقا من الملازمة الخارجية لان كما تحقق الملازمة الخارجية
 تحقق الملازمة الذهنية وليس كما تحقق الملازمة الذهنية تحقق
 الملازمة الخارجية فان الملازمة الذهنية متحققة في الاعدام المضافة
 الى ملكاتها مع ان بين الاعدام وبين الملكات المضافة اليها نسبة

الملزوم يسمى الملازمة
 والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضيا للاخر في الخارج اي في الاعداد

الذهني

المقارنة
 في

في الخارج قيل لازمة بين الشئين اصلا فلم قلتم ان الملازمة الذهنية
 شرط للملازمة الخارجية دون الملازمة الخارجية مع انها قسمان
 من مطلق الملازمة لانه لو تحقق الملازمة بين الشئين كانت غير الملازمة
 واللازم كونهما نسبة بينهما واما لا يخفى ان يكون الملازمة للملزوم
 او لا يكون فان لم يكن لازمة للملزوم جاز تحقق الملزوم بدون الملازمة
 التي هي عبارة عن كون مقتضيا للاخر في الخارج تحقق الملزوم بدون اللازم
 ايضا لان جواز وجود الملزوم بدون الملازمة يستلزم جواز وجود
 الملزوم بدون اللازم فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم وهو يبط
 قطعاً وان كانت لازمة له فحقق ملازمة اخرى بالضرورة وهي اي
 الملازمة الاخرى لا يخفى اما ان يكون لازمة للملزوم او لا يكون و
 وان لم يكن لازمة فهو يبط كما ذكرنا وان كانت لازمة فحقق ملازمة
 اخرى وينقل الكلام اليها فيلزم التسلسل **واجب** بوجهين
 الاول ان ما ذكرتم من الدليل على نفي الملازمة ان استلزم المدعى وهو
 نفي الملزوم فحقق الملزوم والثاني ان الاختار ان الملازمة لازمة للملزوم
 ولان ان امتناع هذا التسلسل في هذه السلسلة في الامور الاعتبارية
 لان الملازمة من الامور العقلية والسلسلة في الامور الاعتبارية غير
 واقع فانه يصدق ان يقال ان الواحد نصف الاثنين والثلاثة

الملزوم يسمى الملازمة
 والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضيا للاخر في الخارج اي في الاعداد

وان لم يستلزم المدعى فلا يلزم نفي الملازمة

فان الانسان يعرفه بالاشياء التي هي في ذاته

وربع الادبعت وفهم الخلق وهكذا الى غير النهاية **والشرط** هو ما يتوقف عليه الشيء ويكون جارا عنه ولا يكون مؤثرا فيه **والمشروط** هو ما يتوقف على الشيء الخارج الغير المؤثر فيه **فاعلم** ان يتوقف الشيء على الشيء ان كان من جهة الشرع يسمى مقدمات وان كان من جهة الشعور يسمى معرفا وان كان من جهة الوجود فان كان داخلا في ذلك الشيء يسمى ركنيا باعتبار كونه جزئيا وعنصرًا باعتبار كونه بحيث يتبدل منه التركيب فاسطة باعتبار كونه منتهي التحليل ومادة وهو باعتبار كونه قابلا للصورة المتعينة واصلا باعتبار كونه المركب محال للصورة المتعينة بالفعل وان كان خارجا فالخارج ان كان مؤثرا في وجود الشيء يكون اليجاد مستندا اليه يسمى علته فاعلية كالمصلي بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن مؤثرا الوجود ولا في مؤثر الوجود يسمى شرطا سواء كان وجوديا كالوضوء والطهارة بالنسبة الى الصلوة او عديميا كازالة النجاسة عن الثوب بالنسبة اليها وهذا التقسيم على اصطلاح المنطقيين والاصوليين واما على اصطلاح الحكماء فمما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان داخلا في الشيء فوجوده ان كان به بالقوة يسمى علته مادة كالحشب بالنسبة الى السرير وان كان به بالفعل يسمى علته صورية كصورة السرير وان كان خارجا عنها فان مؤثرا

في وجود الشيء بل مؤثرا في المؤثر في الوجود يسمى علته غائية وان لم يكن خارجا مؤثرا

في وجود الشيء بل مؤثرا في المؤثر في الوجود يسمى علته غائية وان لم يكن خارجا مؤثرا

وجوه

في

في وجود المعلول يسمى علته فاعلية كالتجار بالنسبة الى السرير وان كان مؤثرا في مؤثره يسمى علته غائية كالمجلوس بالنسبة اليه وان لم يكن كذلك يسمى شرطا ويندرج في الشرط عدة امور كالوضوء اي المحل مثل الثوب للصباغ وكالاتر مثل القدوم للتجار وكالوقت مثل الصيف الذي يصنع فيه الاديم وكالداعية مثل الجوع للاكل وكذو المانع مثل زوال الحر الذي يمنع من الخروج للشمس والقصر وغير ذلك من الاشياء الغير المؤثرة وقد علم بدليل الحصر كل واحد من الركن والعلته الفاعلية والعلته الغائية والشرط وذلك لان المقسم كالجنس وكل واحد من القيود التي يتميز كل واحد منها به عن غيرها كالفضل اذا عرفت هذا **فاعلم** ان الملازمة الخارجية ليست شرطا للدلالة الالتزامية اذ لو كانت شرطا لما لم يتحقق الدلالة الالتزامية بدونها لكن اللازم بطل والحزوم مثلا اذ بيان الملازمة فلا بد من الدلالة الالتزامية على تقدير كون الملازمة الخارجية شرطا لها مشروطا بها والمشرط يمنع ان يتحقق بدون شرط وهو الملازمة الخارجية على ذلك التقدير واما بيان بطلان اللازم فلا بد من كل عدم اضيف الى ملكاته فلفظ الدلالة عليه ال على الملكة اي الوجود بالتزام مع انتفاء الملازمة بينهما في الخارج ببيان ان العبارة عدم البصر

الدخيل بالفتح

فالدلالة اي الدلالة الالتزامية بدون شرطها صحيح

عما من شأنه ان يكون بصيرا فقولنا عدم البصر كالجنس والباقي
 كالفصل يخرج الشجر والحجر وغيرهما من الجمادات والعلم يدل على
 المضاف الى البصر بالمطابقة لانه موضوع له لا للعدم والبصر مع
 وعلى البصر التزام لان البصر فان عن المعنى الموضوع له وهو العلم
 مع قيد الاضافة والمضاف اليه لازم له وانما قلنا لازم له فلا نت
 تصور العلم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه اذ تصور المضاف
 الشئ من حيث هو مضاف بدون تصور الشئ مع واذا استلزم
 تصور العلم المضاف تصور البصر المضاف اليه تحققت الملازمة
 الذهنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث هو مضافا بالمطابقة
 دال على المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بالتزام واما الملازمة
 الخارجية فيحقق من هنا اذ وجود البصر الخارج ينافي عدمه فيها
 فلو وجد ما في الخارج يلزم اجتماع الوجود والعدم في آن واحد
 فان هذا لا ضروري الاستحالة **قال** فقول اللفظ ينقسم ^{اللفظ} مفرد ومؤلف
اقول المنطوق لا يجتنب عن الالفاظ من حيث هو منطوق بل عن المعنى
 لانها الموصلة الى المجهولات لكن لما توفيت الافادة والاستفادة
 على الالفاظ كما مر او ربح **فان قلت** لم تقدم تعريف المفرد على تعريف
 المركب مع الاول عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المركب

فهم

وجودية وفي المفرد عدمية وان الاعداد انما تعرف بمكانها **قلت**
 المتبادر منها التقسيم لان قوله اما ان لا يرد الى شرطية منفصلة
 والشرطية المنفصلة ^{الشرطية} تفيد التقسيم والتعريف
 يستفاد منها ضمنا والتقسيم انما هو باعتبار الافراد دون المفهوم
 والفرد بالنظر الى الافراد مقدم على المركب وان كان السبب الى المفهوم
 يوجب العكس واعلم ان الوجودي ما لا يكون مفهوما سلب شي
 كالعلم فانه عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل والعدم
 ما يكون مفهوما سلب شي كالجبريل فانه عبارة عن عدم العلم عما
 من شأنه ان يكون عالما **قال** والحجارة تدل على جسم معين **اقول**
 وفيه نظر لان الحجارة لا تدل الا على جسم ما وهو افراد الحجر وافراذه غير
 معين اللهم الا ان يقال المراد من النوعين النوعي لا الشخصي
 والحجر المسمى يدل على النوع المعين وهو نوع الحجر **قلت** لا وجود
 للنوع الا في ضمن فرد من افراذه فاذا كان فردا من افراد النوع مرصيا
 كان النوع مرصيا فيكون الحجر المسمى دالا على نوع الحجر وهو النوع المعين
قال الاول ان لا يكون ^{لجزء} **اقول** اي القسم الاول من المفردات ان
 للفظ الموضوع لمعنى جزء اصلا سواء كان لذلك المعنى جزءا ولا
 فيدخل في قوله الاول ان لا يكون ^{لجزء} **قال** فاما ان لا يكون مثال الاول نحو

فان قلت الحجارة تدل على
 من افراذه فقلت تدل على
 وهو النوع المعين

اذا كان علما للشخص الانسان ومثال الثاني نوح اذا كان علما للنقط
 فقولنا نوح محتمل لهما وانما قيد بقوله علما لان اذا لم يكن علما كان مركبا
 تقديره ان يكون فعلا واما قوله **والثاني ان يكون له اقوال** اي القسم
 الثاني منه ان يكون للفظ الموضع لمعنى جزء ولا يكون لذلك الجزء
 معنى جزاء او لم يكن قيد في قوله والثاني اه قسمان اخران المفرد
 ايضا مثال الاول كذبي مثلا اذا كان علما لفرد من افراد الازن والآخر
 نحو زيد اذا كان علما للنقطة قوله كذبي اذا كان علما يشملهما واقول
 لا طائل تحت هذا القيد لان زيد اواله مشا في حال العلية وعدمها
 مسا في الافراد **فان قلت** انه مركب بناء على علم اخر لان كل واحد
 من الزاء والمياء والتال اشارة عند اهل الحساب الى عدد معين
 فيكون مركب فيجب التقييد لا حتران **قلت** المراد من المركب ههنا
 هو المركب من ادات الكلمات لا المركب من ادات الحروف وهو
 مركب في علم اخر من ادات الحروف فلا يجب الا حتران وما قيل ان
 في التقييد فايدين اصددهما ان زيدا اذا لم يكن علما محتمل ان يكون
 مصدرا من زاذيزيد واذا كان مصدرا يكون له فاعل فيكون مركبا
 وثانيهما انه اذا لم يكن علما محتمل ان يراد من جزء اللفظ دلالة على
 جزء معناه لان اهل الحساب يقصدون من كل جزء من اجزائه

سواء كان لذلك المعنى صح

له جزء

عددا مخصوصا فيكون مركبا فقيد بالعلية لدفع معنيين او مثالين
 فاسد اتفاقا فاد الفائدة الثانية فقط مما سبق واما فساد الاول
 فالتا ان ارد بفاعل زيد على تقدير كونه مصدرا الفاعل الظاهر فلا نعم
 كونه مركبا على ذلك التقدير لان الكلام في لفظ زيد لا في لفظ مع لفظ
 اخر وهو الفاعل الظاهر وان اراد الفاعل المضمري المستتر في المصدر
 فلا نعم ايضا والفاعل في المصدر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء
 الاجناس يحتمل كذا في ضوء المصباح **قال** والثالث ان يكون له جزء ومعنى اه
اقول اي القسم الثالث من الاقسام الاربع للمفرد ان يكون للفظ
 جزء ومعنى لكن لا يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود كعبادة
 علما فان له جزء كعبد دل على معنى وهو العبودية لكن ليس جزء المعنى
 المقصود وهو الذات الشخصية لان العبودية صفة لذات الشخصية
 وليست داخل فيها بل خارجية عنها وكذلك لفظ الله يدل على
 معنى وهو الالهية لكن ليس ذلك المعنى ايضا جزءا لذات الشخصية
 وهو وظ وانما قال نحو عبادة علما لانها اذا لم يكن علما كان مركبا اضافيا كراي
 الحجارة **قال والترابع** اي القسم الرابع منها ان يكون للفظ جزء
 ذو معنى يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود كمرادة كالحوان الى طوق
 اذا سمي شخص انسان فان معناه مع الما بين الانسان مع الشخص

36

ان يكون له جزء ومعنى
 لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على
 حيوة

الانسان من مجموع مفهومي الحيوان والناطق قبل العلمية وما يكون معنى مقصودا
 منهما قبل العلمية وهو اما بين الاثنين انية يكون جزء المعنى المقصود بعد العلمية
 وهو اما بين الاثنين مع الشخص لكون الشخص جزءا اخر من الحيوان
 مثلا الذي هو جزء اللفظ دل على جزء المعنى المقصود حال العلمية وهو الشخص
 لانها الحيوان دل على مفهوم الحيوان ومفهوم جزء الماهية الانسية جزء المعنى
 المقصود حال العلمية فيكون مفهوم الحيوان ايضا جزء ذلك المعنى المقصود لان
 جزء الجزء الجزئية جزء **قال المفرد ينقسم** اه اقول لما فرغ من مباحث ما
 عليه الاصطلاح فاشترط الآن في مباحث الاصطلاحات فقال المفرد اه
 اي اللفظ المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون **فان قلت** لم قسم
 اللفظ المفرد الى كلي والجزئي دون المعنى مع ان الكلمة والجزئية صفتان
 للمعنى اوله بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض تسمية الدال باسم المدلول
قلت تقسيم اللفظ اليهما اقرب الى فهم المبتدئ وان كان تقسيما
 مجازيا من تقسيم المعنى اليهما وان كان حقيقيا وانا قيد اللفظ بالمفرد
 لان انقسام اللفظ المركب اليهما غير **فان قلت** لم ندم المص الكلي
 على الجزئي والشارح الجزئي على الكلي **قلت** لان المص فطر الى ان الكلي جزء
 والجزئي كل والجزء مقدم على الكل وانا قلنا ان الكلي جزء لان الكلي جزء الجزئي
 غالبا كان فانها جزء لذي لان الانسان هو الحيوان الناطق وزيد

وهي الماهية الانسية

وهو مجموع مفهومي الحيوان والناطق

انقسام المركب اليهما اما هو
او اجزائه فان كان اجزائه جزئية
جزئي لكن يشكل بالمركب من الكلي
بشيء

بالحسن

هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئي كل لكون الكلي
 جزء منه على تقدير كونه كليا او الى كونه الكلي انفع في العلوم
 كلها اولى دخوله تحت الضبط والشارح نظر الى المفهوم تقدم
 تقدم الجزئي لكون مفهوم وجوديا واولى المباحث الانية لان
 المباحث الانية متعلقة بالكلي فتقدم الجزئي لانه يكون فاصلة
 بين تعريف الكلي ومباحثه او الى سبب ذكر الجزئي لان ذكره
 مبرنا تصوير مفهومه لتبين به مفهوم الكلي وابطاح مفهوم
 الكلي انما يكون بعد تصوير مفهوم الجزئي **قال** اي من حيث
 اه اقول لما كان ظاهرا عبارة المص وهو قوله نفس تصور مفهومه
 يدل على المنافع من الشككة هو نفس التصور المفهوم نية انما
 بتفسير قوله بقوله اي من حيث انه متصور على ان الماد منع
 ذلك المفهوم لكن لا من حيث هو بول من حيث انه متصور
قال فان منع نفس تصور اه اقول اعلم ان المراد من منع الا
 مشترك بين كثيرين عدم مطابقة الماصلي العقل لكثيرين
 ومعنى عدم المطابقة لكثيرين ان يحصل من تعقل كل واحد
 منها اثر متحد فانا اذا رأينا بكرا ولاحظناه مع شخص
 يحصل منه في اذهانتنا الصورة الانسية المتصنعة بالتواهي

لانه متصور

مفهوم من شدة الجزئية

واذا راينا عقيبه بشر ولا خطناه ايضا مع شخصنا يحصل
 صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا زيدا وعمرا
 واما قيد المثال وهو زيد بقوله علما لانه اذا لم يكن علما كان
 مصدرا فيكون كليلا لا جزئيا **قال وان لم يمنع نفعا قول**
واعلم ايضا ان المراد من عدم منع الاشتراك مطابقة الحال
في العقل لكثيرين ومعنى مطابقة لكثيرين ان لا يحصل تعقل
كل منها اثر متجدد فانا اذا راينا مجردنا شخصا يحصل منه
في اذهاننا الصورة الانسانية المقررة على الواقع واذا
راينا بعد ذلك خالدا مجردنا ايضا لم يحصل منه صورة
اخرى في العقل بل الحاصل فنيلا لان هو الحاصل انفا **فان**
وانما قيد الكل اه اقول يعني لو قال المصنف المفرد اما ان يمنع
 مفهوم من الشركة او لا يمنع لفهم ان المقصود منع ذلك
 المفهوم من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر لعدم منعه
 من الاشتراك بينها في نفس الامر اي امتناع اشتراكه بين كثيرين
 في نفس الامر وعدم امتناع اشتراكه بينها في نفس الامر فصح
 يلزم ان يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في حد الجزئي لكونه ناعما
 من الاشتراك **فاما قيد** هما بالتصور علم ان المراد منع

مفهوم

مفهوم اللفظ المفرد وعدم منعه في العقل من الاشتراك اي
 المفهوم في العقل من ان يجعل مشتركا في الجزئي او لا يمنع في الكل
 وينبغي ذلك المفهوم منه اي من الاشتراك **اولا** يمنع منه واما
 تقييده بالنفس فلان لا يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود
 في حد الجزئي يعني لو قاله الكل لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع
 الشركة لتوهم ان المقصود منع الشركة بحسب التصور
 والحصول في العقل سواء لو حفظ معه شيء آخر ولا يلزم
 دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي اذا لوحظ معه
 برهان التوحيد فان العقل في اي حين ملاحظة برهان
 التوحيد لا يمكن فرض اشتراكه فتأمل **قوله** الكل ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي
اه اقول لما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكل والجزئي
 ابتداء بالكل وبيان اقسامه واحكامه فقال الكل ينقسم
 الى قسمين ذاتي وعرضي لان ابي الكل اما ان يكون داخلا
 في حقيقة الافراد المندرجة تحته سواء كانت تلك الافراد
 شخصية او نوعية او لا يكون داخلا فيها فان كان هو كل
 الذات كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان الانسان
 حقيقة زيد وعمرو وغيرهما من الافراد الشخصية المندرجة

داخلا فيها صح

تحت الانسان والحيوان داخل في الانسان لكونه مركبا من الحيوان
 والناطق وكذلك الحيوان كلي ذاتي بالنسبة الى الفرس والبقر
 وغيرها من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان وللملاد
 من الدخول في قولنا اما ان يكون دخلا عدم الخروج ليدخل
 نفس الماهية في الكلي الذاتي وما مراد صاحب المتن
 من الدخول الا هذا والاول ما صح بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتي
 الى الجنس والنوع **قال** والفصل وان لم يكن دخلا اي وان لم يكن
 الكلي دخلا في حقيقة الافراد المندرجة تحت من شخصه النوعية
 بل كان خارجا عنها فهو الكلي عرضي كالضاحك بالنسبة
 الى زيد وعمرو فانه خارج عنهما اي عن حقيقتيهما لان
 حقيقتيهما الحيوان الناطق والضاحك خارج عنهما واما
 سمي الكلي الاول ذاتيا لان الذات هو الحقيقة والاولى
 داخل في الحقيقة والداخل في الشيء ينسب الى ذلك الشيء
 والثاني عرضيا لكونه منسوباً الى ما يعرض للحقيقة كالضاحك
 المعارض للانسان في مثالنا والمنسوب الى العرض عرضي فان قلت
 لم اورد الانسان مثلا للجنس ولم يورد من افواده مع ان
 المعرف هو الافراد لا الانسان **قلت** فميراثه فائدتان

احدهما ان الجزئي كما يطلق على المعنى المذكور فيها تقدم وهو المشهور
 المسمى بالجزئي الحقيقي كذلك يطلق على كل اخص تحت الاعم كالحوان
 ويسمى هذا جزئيا اضافيا وقس عليه الفرس وثانيها التبيين على
 افراد الكلي كما يكون شخصا كزيد وعمرو بالنسبة الى الانسان
 كذلك يكون نوعيا كالانسان والفرس بالنسبة الى الحيوان واماها
 ثان الفائدتان فانما تحصيلها على تقدير ارادة الماهية النوعية
 من الانسان والفرس وغيرها واما اذا اريد منه ماهية
 افرادها اعني حصة زيد وحصة عمرو فيكون جزئيا حقيقيا على
 التقدير **واعلم** انهم فسروا الكلي الذاتي بتفسيرين احدهما
 ما يكون دخلا في حقيقة جزئياته وثانيها ما لا يكون خارجا عنها
 وبين التفسيرين عموم وخصوص مطلقا لان الثاني صادق
 على نفس الماهية دون الاول والكلي العرضي تفسير واحد وهو
 ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فعلى هذا لا يصح تقسيم
 صاحب المتن لكونه غير حاصلا اذا اول قوله ما يكون دخلا بعدم
 الخروج كما مر واما قول الشارع من ان الكلي ان كان دخلا
 فهو ذاتي وان لم يكن دخلا بل خارجا فهو عرضي ثم تفرعه عليه
 بعد ذلك بقوله فعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون

كالانسان فائدة

من العرضيات ليس بصواب اصلاً لان الأزم مما قاله من التفسير الثاني
 بالدخول والعرضي بالخروج ان لا يكون نفس الماهية من الذات
 ولا من العرضي مع ان تفسيره ليس بقابل للتأويل واما عدم قابلية
 التفسير الاول وهو تفسير الذاتي بالدخول للتأويل بعدم الخروج
 كما اول قول المتن فلكون التفرع ما نعالون التأويل يقتضي
 دخول نفس الماهية في الذاتي والتفرع يمنعها واما عدمه
 فابلية التفسير الثاني وهو تفسير العرضي بالخروج للتأويل بعدم
 فلا ان ما سيجي من قوله اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع
 او نوع او فصل يا باه لان التأويل يقتضي صحة التفرع يقتضي
 دخول نفس الماهية في العرضي وما سيجي من قوله يمنعها **قال**
لا يقال ان الذاتي **اه اقول** اعترض الشيخ على من جعل نفس
 الماهية ذاتية بان الذاتي هو المنتسب الى الذات فيكون
 ان يكون نفس الماهية ذاتية والآي وان كانت ذاتية لزم
 انتساب الشيء الى نفسه وهو مع لان النسبة يقتضي المفارقة
 بين المنسوب والمنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه ثم
 اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية اي تسمية
 الماهية ذاتية ليست بلفظية كما كانت لفظية في تسمية

اجزاء الماهية حتى يلزم ذلك اي انتساب الشيء الى نفسه بل انما
 هي هذه التسمية اصطلاحية فلا يرد ذلك كحذور وبعضهم
 اجاب عن هذا الاعتراض بوجه آخر على تقدير تسليم كون التسمية
 لفظية بان يقال ان الذات كما تطلق على نفس الماهية كذلك تطلق
 على ما صدق عليه الماهية من الافراد فيراد من الذات ههنا المنع
 الثاني فيمكن نسبة نفس الماهية الى ما صدقت هي عليه من الافراد
 كما يمكن نسبة جزئها الى جزء الماهية اليه اي الى ما صدقت هي عليه
 ويجوز ان يراد الاخر منها فينسب الماهية الى الافراد وجزء الماهية
 الى الماهية نفسها **قال اعلم ان الذاتي اما جنس الا اقول نحن نذكر**
ههنا **اضابطه** ليتضح بها ما هو المراد وهي ان السؤال بما هو
 عن الشيء انما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقيقته لا يوضع
 ان يجاب في جواب ما هو بما هو خارج عن الماهية ولا بما
 هو جزء منها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان لجواب الانسان
 لانه تمام حقيقته فلو اجيب عنه بما هو جزء منه وهو حيوان
 او الناطق او بما خارج عنه وهو الضال مثله لم يكن الجواب صحيحاً
 لان كل واحد منها ليس تمام ماهية زيد ثم لان ما ان يكون
 السؤال بما هو سؤالاً عن شيء واحد او اشياء فان كان

عن شئ واحد كان السائل طالبا لتام ماهية المختصة به كما متى وان كان
 عن الاشياء كان طالبا لتام ماهية المشتركة بينهما فاذا سئل عن
 والفرس بما هما كان الجواب **لانهما مشتركة بينهما فلو اجيب**
 بما هو جزء الحيوان كالجسم النامي والحساس وبما هو خارج عنه
 كالمشعر مثله لم يصح لان كل واحد منهما ليس تمام المشتركة بينهما
 اى بين الانسان والفرس اذا انتشر هذا على صحيفة الخاطر
فاعلم ان الكلى الذاتى بخصه ثلثة اقسام جنس ونوع وفصل
 لانه اى الكلى الذاتى ان كان مقولا في جواب ما هو اى في جواب
 السؤال بما هو مشترك المختصة الخالصة اى بالخصوصية
 ايضا يعنى كما ان يكون مقولا في جواب السؤال بما هو حال
 المشتركة لم يكن مقولا في جوابه على الخصوصية ايضا فهو ضيق
 اى يسمى هذا الكلى المقول جنسا كالحیوان بالنسبة الى الانسان
 والفرس اى بالنسبة الى افرادة المختلفة للحقيقة فانه اذا سئل
 بما هما عنهما كان الجواب بما عنهما كما عرفت من ان
 السؤال بما هما من الشئين طلب لتام الماهية المشتركة
 بينهما واذا افر دكل واحد منهما في السؤال لم يصح الجواب
 ان يقع جوابا عن كل واحد منهما كما مر من ان السؤال

تمام

ن
 عن شئ واحد كان السائل طالبا لتام ماهية

وكان المشترك بينهما هو الحيوان
 فقط فيكون الجواب هو الحيوان فقط

على

بما هو عن شئ واحد طلب لتام الماهية المختصة به وليس للحيوان
 كذلك بل هو جزء من تمام ماهية كل واحد منهما اى الانسان
 والفرس فيكون الجواب في السؤال عن الانسان وحده هو الحيوان
 الناطق وعن الفرس وحده هو الحيوان الصاهل لكونهما
 تمام ماهية كل واحد منهما **فان قلت** لم قدم الكلى الذاتى في بيان الكلين
 الخ على الكلى العرضى **قلت** لما كان الذات مقدما على ما يعرض
 عليه والمتعلق بالمتقدم اولى بالتقديم من المتعلق بالتأخير
 قدم اقسام الكلى الذاتى وتعريف كل قسم منها **فان قلت** لم قدم
 الجنس هنا على النوع مع انه قدم النوع على الجنس في صدر الكتاب
قلت تقديمه هنا نظر الى ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم
 على الكل وتقديم النوع هناك نظر الى القلة والكثرة كما مر
 واما تقديم البوائى وتاخيرها فمعلوم بما سبق في صدر الكتاب
قال كل زائده **اقول** لان المقول على كثيرين يعنى عنه لان مفهوم
 الكلى هو مفهوم المقول على كثيرين يعنيه الا ان الكلى يدل على كثيرين
 اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلا فلا يكون فائدا
 تحت ذلك الكلى ومعنا سؤال وجواب لا يسمع في هذا المقام
 ايراد ههنا وان الحق ان الكلى ههنا جنس يشمل اكليات باسرها

على بيان اقسام الكلى العرضى ونوعه
 كل قسم منها صح
 ب

في قوله يخرج من قيد يخرج به النوع والقيد الذي يخرج به النوع وهو قوله مختلفين وقوله مختلفين صفة يقتضي موصوفاً يعرض له الاختلاف فذكر قوله على كثيرين ليكون له موصوفاً والموصوف وهو قوله على كثيرين جاز ومجرد

ويقال ليعتلق به قوله على كثيرين فلكونه موصوفاً
لقوله مختلفين والحاصل ان هذا التعريف تعريف للجنس
فلا بد في تعريفه من قيد يخرج به النوع والقيد الذي
يخرج به النوع وهو قوله مختلفين ^{للمتعلق} وقوله مختلفين صفة يقتضي
موصوفاً يعرض له الاختلاف فذكر قوله على كثيرين ليكون
له موصوفاً والموصوف وهو قوله على كثيرين جاز ومجرد
يقتضي متعلقاً فذكر مقولاً ليكون له متعلق فلا يكون ذكر المقول
مستغنياً من ذكر الكل لان ^{للمتعلق} ذكر الكل الجنس وذلك لاجل الجنسية
قال وقوله مقول متناول ^{للمتعلقات والكلية} **اقول** اما تناوله للكلية
فظ لان الكلي يحمل على افرادة فيقال كل انسان حيوان فالحياة
كلية تحمل على افرادة وهي افراد الانسان واما تناوله للجزئية
فلان الجزئية تحمل على واحد كسبب فيقال هذا زيد واما قلنا بالظ
لان الجزئية الحقيقية لا يكون مقولاً ومحمولاً على الشيء اصلاً
بحسب الحقيقة بل المحمول بالحقيقة هو مفهوم الكلي الذي يحصل
من التناول فتناول قولنا هذا زيد هذا مستلزم بزيد او صاحب
اسم زيد وهذا المفهوم كلي وان كان انحصاراً في شخص واحد
قال وقوله مختلفين ^{بالمتعلق} **اقول** يخرج بهذا القيد ايضا عن تعريف الجنس

فخرج النوع
فصول

فصول الانواع كالناطق للونش والساكن للفريش وخواصها
اي خواص الانواع لكن لما كان القيد لا خيراً عنى في جواب
ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقاً اي سواء كانت الفصول
فصول الانواع والاجناس اسند الشارح لله عليه اقراراً بهما
اي استخراج الفصول والخواص مطلقاً اليه الى القيد الاخير واما العرض
العام مطلقاً فلا يخرج الا بالقيد الاخير فلا يكون منه تخصيص
الا حذر من هذا القيد بالنوع ^{كما} **قال** وقوله في جواب ما هو
الا **اقول** لان بعض الكلبيات الباقية اعني الفصل والحي
لا يقال في جواب ما هو بل يقال في جواب اي شيء هو اما الفصل
ففي جواب اي شيء في جوهرية وزاتية واما الخاصة ففي جواب
اي شيء هو في عرضة والبعض ^{هو الآخر} اعني العرض العام لا يقال في جواب
اصلاً اي لا في جواب ما هو ولا في جواب اي شيء هو **فان**
قلت لم كان الفصل والخاصة مقولين في جواب اي شيء
هو ولم يكونا مقولين في جواب ما هو **قلت** لانهما لما كانا
مميزين باهما فصل وخاصة له كانا مقولين في جواب اي شيء
هو ولما لم يكونا ماهية مختصة ولا ماهية مشتركة ^{كانا فصلية مشتركة} لما كانا
لم يكونا مقولين في جواب ما هو **فان قلت** ما الشرح ان العرض

العام

هذا هو المقول
في جواب ما هو ولا في جواب
ما هو ولا في جواب

لا يكون مقولا في جواب ما هو ولا في جواب اى شئ هو **قلت**
ان العرض العام لما لم يكن مقولا في جواب ما هو ولا في جواب
اى شئ هو وقوله قوله ذاتيا لبيان الواقع لا للاحتراز عن شئ
قال وان كان **الا اقول** هذا اشارة الى القسم الثاني
من الذاتى وهو النوع وهو يكون مقولا في جواب ما هو بحسب ^{ذاتى مقولا} الشك
والخصوصية معا ويسمى هذا القسم من الذاتى النوع مثاله كالان
بالنسبة الى افراد الشخصية من زيد وعمر وغير ذلك من الافراد
لانه اذا سئل من هذه الافراد على سبيل الاشتراك بان يقاس
ما هم كان الجواب لاننا لان السائل طلب الماهية المشتركة
بينهم والماهية المشتركة بينهم لاننا فافسان يكون جوابا
عن هذا واذا افرغ في السؤال بان سئل عن زيد فقط ^{بالافراد لان} وعمر
فقط كان الجواب ايضا لانسان لان السؤال عن الافراد
على سبيل الافراد طلب الماهية المختصة لكل واحد والماهية
المختصة لكل واحد هو الانسان فقط فتعين من هذا ان النوع
يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشك والخصوصية معا
فان قيل ان مقول النوع في جواب ما هو بحسب الشك
ومقولية بحسب الخصوصية ليست في زمان واحد فكيف يصح

فله

قوله معا **فالجواب** عنه ان المراد بثبوت هذين الوصفين
اعنى كونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشك وكونه
بحيث يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية للنوع في زمان ^{واحد}
لان المقولين في زمان واحد **قال** ليس سم بان كل مقول **الا اقول**
الكلام ههنا كالكلام هناك **فان قلت** لم اخرج العرض
العام بالقيد الا خيبر انه يخرج بالقيد يخرج به الجنس **قلت**
اراد ان يخرج قسمي العرض اعنى الخاصة والعرض العام بقيد
واحد وهو القيد الاخير **فان قلت** لم قيد قوله مختلفين بالبعد
اي بالافراد بقوله دون الحقيقة **قلت** لو لم يقيد لدخل الجنس
في تعريف النوع لان الجنس يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين
مختلفين ^{بالبعد} ايضا كالحوان في جواب ما زيد وهذا الفرس وذلك
الفرس وان كان مقولا بحسب شمال السؤال على الحقيقين
لختلفين وبحسب جعل المتفقين في حكم واحد **قال** وان كان ^{لذاتى غير مقول}
الا اقول هذا شروع في القسم الاخير من الذاتى ولبد ههنا
قبل الشروع في المقصود من معرفة قاعدة وهي ان السؤال باى
شئ على ثلاثة اقسام احدها ان لا يزداد على اى شئ هو قيد وثانيها
ان يزداد عليه قيد وهو في ذاته وثالثها ان يزداد عليه قيد

واحد
اسم في الوجود في الزمان واحد

وهو في عرضه فقط فان الاول كان الجواب ما يميزه سواء
 كان فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن الانسان
 باي شيء هو يصح ان يقال في الجواب انه ناطق او حساس
 او ضاحك لان كلا منها يميزه عن غيره في الجملة وان كان الثاني
 كان الجواب بالفصل وحده لان المميز الذاتي هو الفصل لا غيره
 كما اذا سئل عنه باي شيء هو في ذاته يصح ان يقال انه ناطق
 ولا يصح انه ضاحك وان كان الثالث كان الجواب بالخاصة
 وحدها كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في عرضه في الجواب
 عنه بخاتمة كالضاحك اذا عرفت هذه القاعدة فنقول
 الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل يكون مقولا
 في جواب اي شيء هو في ذاته هو الفصل ولما كان
 مقولا بل في جواب اي شيء هو في ذاته هو الفصل ولما كان
 في قوله مقولا بل في جواب اي شيء هو في ذاته نوع خفاء فستره
 بقوله ما يميزه شيء ومن هذا التفسير عرفت ان كل ماهية
 لها فصل وجب ان يكون لها جنس وهذا عند المتقدمين
 واما عند متأخرين فيجوز تركب الماهية من امرين
 متساويين كان كل واحد منهما فصلا لها وهذا الاختلاف

مبني على امتناع تركب الماهية من امرين متساويين عند
 المتقدمين وجوازها عند المتأخرين **قال ولو قال اوفي**
الوجود اة اقول ايضا ولو قال صاحب المثلث اوفي الجود بين
 قوله في الجنس لكان قوله اشمل لدخول الفصل الذي يميزه
 عما يشارك في الجنس كفصل الانسان والحيوان والفصل الذي
 يميزه شيء عما يشاركه من الوجود كجنس الماهية المركبة
 من امرين متساويين او امور متساوية في نفس المقول في جواب
 اي شيء هو في ذاته كما اذا فرضنا ان ماهية **ب** مركبة من **ج**
د متساويان في الصدق كان كل منهما يميز ماهية
ب عما يشاركها في الوجود **قال بناء على بطلان اة اقول**
استدل على بطلان اة بان يقال لو تركب ماهية حقيقة
 من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احد الامرين الى
 الاخر وهو محض ضرورة وجوب احتياج بعض الاجزاء للماهية
 الحقيقة الى بعض ليحصل كمال الاتصال واحتياج كل منهما الى الاخر
 فان احتياجه كل منهما الى الاخر يلزم الدور وهو توقف الشيء
 على نفسه وانه في ايضا وان احتياجه احدهما الى الاخر دون
 الاخر اليه يلزم الترجيح بلا مرجح لانها ذاتيان متساويان

فان احتياج احدهما الى اخر ليس اولى من احتياج الاخر اليه
قال فعلى هذا كان **الا اقول** يختلف النسخ ههنا فوقع بعضها
ان يذكر وفي البعض ان لا يذكر وكل منهما وجه اما على الاول
فيكون محصل الاعتراض فلا بد للمص على هذا اي على تقدير الاكتفاء
بالجنس على بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين ان يذكر
للجنس اي لفظ الجنس في تعريف الفصل وهو قوله كلي يقال على شئ
الا كما ذكره في التفسير وهو قوله وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه
في الجنس لا يلزم التناقض **واجيب** عنه على هذا بوجهين
الاول انه لما كان للمنطقيين ههنا من ههنا من ههنا من ذهب
الى ان الفصل ما يميز الشئ في ذاته عما يشاركه مطلقا اعم من
ان يكون في الجنس في الوجود بناء على جواز تلك الماهية ^{تركيبة}
الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب
الى الفصل ما يميز الشئ في ذاته عما يشاركه في الجنس بناء على بطلان
بطلان تلك الماهية وزاد من جنسه اراد المص ان يشير
الى المذهبين فذكر لفظ الجنس في التفسير اشارة الى المذهب
الثاني وتركه في التعريف اشارة الى المذهب الاول والوجه
الثاني ان المص اختار المذهب الثاني فذكر لفظ الجنس

اللازم عليه الجنس
ان يذكر

بلفظ الجنس فقال انه كلي
على التي في جواب اي شئ هو في ذاته

اولا ثم تركه ثانيا اكتفاء بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم التناقض
واما على الثاني فيكون محصل الاعتراض ولا بد للمص على هذا اي على بطلان
تركيب الماهية من امرين متساويين ان لا يذكر للجنس في التعريف
اي في التفسير كما لم يذكره في التفسير سم لا تحزر به عن شئ **واجيب**
عنه بان جميع القيود المذكورة في التعريف لا يجب ان يكون
للاعتراض بل يجوز ان يكون بعضها لبيان الواقع كما مر ومن ههنا
التعريف عرفت ان المشا واليه بهن على التقديرين ما اذا **قال**
قوله كلي جنس **الا اقول** **فان قلت** ما التيب انه قال فيها
سبق ان اكمل زائد وههنا قال جنس **قلت** لانه يحتمل ان يكون
قوله يقال لدفع التورهم لا للجنسية لان المنطقيين ذكروا
ان الفصل علة لخصه النوع من الجنس فكان فيه مظنة ان يقول
ان الفصل لا يقال ويجعل عليه لان العلة لا يقال ولا يجعل على معلول
قال والاول هو العرض للعرض **الا اقول** لا متناع انفا كما عن الماهية
سواء امتنع انفا كما عن الماهية من حيث هي كالكتاب
بالقوة للانسان وكالفردية للشئ او عن الماهية
الموجودة كالسواد للجش لان السواد للجش ليس لازم
لما هيته من حيث هي والالكان كل انسان اسود

سواء وقع المفارقة

وليس كذلك قال **والثاني العرض المفارق الا اقول**

لا مكان للمفارقة بالفعل سرياً كصفة الوجع وبطيشا كالشيب
والشباب اذ لم يقع اتصال كالفراق الدائم لم يكن وصاله
وكالفراق الدائم لم يكن غناؤه **قال** وقوله فقط **الا اقول** وكذا يخرج
فصول الاجناس الحيوان والذات للجسم وقابل الا بعبارة الثلثة
اي التطور والعمق والعرض للجسم لكن لا يخرج فصول الانواع
كالناطق والاسفل والاشق وأما الجمع فيخرج بالقيد الاخير وهو
قوله قوله عرضيا فلذلك اسند اخرج لفصول جميعا اليه
قال ويرسم العرض العام **الا اقول** قيل عليه قد مر مرارا متعددة
ان العرض عام لا يقع في جواب اصلا وهو هنا حكم بانه مقول
وان هذا التناقض صحيح واجيب عنه بان ما مر مرارا
متعددة كان نفى ان يقع في جواب ما هو في جواب اي شيء
هو لانه ليس نفس الماهية ولا جزئها ولا خاصتها وما حكم به هنا كونه
مقولا اي محمولا على افراد لا كونه مقولا في جواب ما هو ولا في
اي شيء هو فيكون المحكوم به به هنا غير المحكوم به هنا لك فلا يلزم
التناقض لعدم اتحاد المحمول وهو شرط فيه كما سيجي **قال** يقال
على ما تحت **الا اقول** يخرج النوع بهذا القيد مطلقا وكذا يخرج

محمول

حقائق مختلفة عن النوع
والفصل والخاصة

فصل

فصل النوع وخاصة واما فصول الاجناس اعني الفصول البعيدة
لأنواع فيخرج بالقيد الاخير واما خواص الاجناس فلا يخرج عن تعريف
العرض العام لكونها عرضا عاما بالنسبة الى النوع ولا يدخل في تعريف
لكونها غير مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط فان اردت ان تشمل
في هذا المقام فارجع الى المطولات **قال** وكون هذه التعريفات **الا اقول**
اي كون هذه التعريفات رسوما كما قال المصنف في المجموع ويرسم بناء اي مبنى على
امكان ان يكون لها اي للكلية الجنس ماهيات وحقايق وراء
تلك المفهومات وهي التعريفات التي ذكرت من قبل للكلية الجنس ملزومات
اي ماهيات ملزمة متساوية اي تلك المفهومات المذكورة للكلية
فيكون تلك المفهومات لوازم متساوية للماهيات الممكنات فيكون
تعريفات المذكورة تعريفات بالتوازم المتساوية فيكون رسوما
لا حدودا ولحققتها واحد وذا لا ماهية للجنس وراء هذا المعنى ضرورة
اننا لا نعني بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثير من مختلفين بل
في جواب ما هو ويكون لان انواعا الا كونه مقولا على كثير من مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وقصر عليها البوابة وقد يقال
انما كان هذا التعريف رسوما لان المقولية عارضة والتعريف بالعرض
رسم وذلك لان الجنس نفسه هو الكل الذي لا ينفك عن الحقيقة سواء

للكليات

قبل غيرها او لم يقل واما المقولية فما يعرض له وقبل في ردة انه
 من باب شبهة العارض بالمفروض فان المقولية عارضة للجنس
 الطبعي الذي هو مفروض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه **قال لكن**
المناسب ^{ذكر التعريف} **اه اقول** اي المناسب على تقدير ما كان ان يكون لها
 ما هيئا وراة تلك المفهوما ذكر التعريف الذي هو اعم من الحد والرسم
 لان عدم العلم بانها حدود اي عدم العلم بان تلك المفهوما حدود
 للكليات لا يوجب العلم بانها اي المفهوما رسوم لها بل يوجب عدم العلم بانها
 رسوم وانما الموجب للعلم بانها رسوم هو العلم بعدم كونها حدودا
 لها **قال** العلم على قسمين احدهما القول المشارع اه **اقول** العلم
 اي التصور مطلقا وهو حصول صورة الشيء في العقل ينقسم
 الى قسمين القول المشارع والاخر الحجة وكذا المعلوم ينقسم الى
 قسمين احدهما معلوم تصوري والاخر معلوم تصديقي والمجهول
 ايضا ينقسم الى قسمين مجهول تصوري ومجهول تصديقي والعرض
 من المنطوق استحصا للمجهولات فاكتساب المجهولات التصورية انما
 هو بالقول المشارع ويسمى بالتعريف ايضا اما تسمية بالقول
 فلان القول هو المركب والمعرف مركبا كليا عند قوم فابا
 عند اخرين والصحيح هو الاول واما بالقول المشارع فلشحه

والنظر

وهذا الحد ايضا قول دال على ماهية الشيء

وايضا مفهوم الاشياء وحقايقها واستحالة المجهول التصديقي انما هو
 بالحجة وسحق عليها مفصلة فنظر المنطقي اما في قول المشارع
 او في الحجة ولكل منهما مباد يتوقف هو عليها فمبادي القول المشارع
 الكليات الخمس مبادي الحجة القضايا واحكامها ومن هذا عرفت
^{وهي تقديم} القول المشارع على الحجة فالتون القول المشارع تصور
 محض اي لا يغيب معه الحكم والحجة تصور يغيب معه الحكم والتصور
 المحض مقدم على التصور الذي يغيب معه الحكم طبعيا فقدم وضعها
 ليوافق الوضع الطبعي **قال** يخرج الرسم اه **اقول** لان الرسم لا يدل
 على ماهية الشيء وحقيقته وجوهره وزائره وهي ما به الشيء
 هو هو كالحوان الناطق بالنسبة الى الانسان ابل غير الشيء
 عن جميع ما عداه **قال** قلنا لان لزوم التسلسل **اقول** الحد قول
 دال على ماهية الشيء **وفيه نظر** لان الحد ليس بالحد بل فرد من افراد
 كذلك وجود الوجود ليس نفس الوجود بل فرد من افراد
قالا **اولى** ان يجاب كذلك بل ان يجاب اما بان التسلسل
 غير لازم لان معرف المعرفة من حيث هو غير محتاج الى معرف
 اخر اما لبداهية اجزائه او لكونها معلومة واما بان التسلسل
^{بالكس} **قال** انما هو في الامور الاعتبارية وليس فيها ليس بمجال لان

وجه تقديم الكليات على باب القول
 واما وجه تقديم القول المشارع

السلسل ينقطع بانقطاع اعتبار المعبر **قال** وهو الذي يتركب من جنس
اقول الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب السؤال
 عن الماهية وعرض ما يشارك الماهية فيه اي في ذلك
 الجنس عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه فهو الجنس القريب
 كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب من السؤال
 من الانسان والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المماثلة
 للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
 ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الاخر فهو الجنس
 البعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه فان النباتات والحيوانات
 يشارك الانسان فيه اي في الجسم النامي لكنه اي الجسم النامي
 يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات وهو المشاركات
 النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات الاخرى
 وهو المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات
 الحيوانية للحيوان والفصل ايضا اما قريب او بعيد لان الفصل
 اما ان يميز الشيء عن جميع مشاركات في القريب فهو فصل
 قريب كالناطق للانسان فانه يميز الانسان عن جميع مشاركات
 في الجنس القريب فهو فصل قريب كالناطق للانسان فانه يميز

في جهة تسمى الماهية والجنس

والحيوان والاشياء

الانف

الانسان وعن جميع مشاركات في الحيوانية وكما تصاهل للفرس
 وان يميز عن مشاركات في الجنس البعيد فهو فصل بعيد
 كاللحساس للانسان والفرس فانه يميز عن كل واحد منها
 عن مشاركات في الجسم النامي وهو النباتات والحيوان
 الناطق يكون حداثا ما للانسان والجسم الناطق يكون حداثا ما
قال فانه اذا سئل عن الانسان بما هو اوجب بانة ناطق **اقول**
 هذا الجواب فاسد لعدم مطابقته للسؤال بما هو لان السؤال
 بما هو انما يطلب تمام ماهية الشيء والجسم الناطق ليس
 تمام الماهية للانسان اللهم الا ان يقال يقصود الشارع التمثيل
 للفرس لانه كذلك في نفس الامر **قال** عن جنس شيء **اقول** انما قيد
 الخاصة باللازمة لا متناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها
 اخص من ذي الخاصة والتعريف بالاخص غير جائز **قال** انه
 ماض على قديمه عن بعض اهل **اقول** قوله ماض على قديمه يخرج الماشي
 على الاقدام الاربع كالفرس والبق وغيرهما وقوله عن بعض الاظفار
 يخرج ما ليس ببعض الاظفار كالطيور وقوله بادي البشرية
 اي مكشوف البشرة عن الشعر يخرج ما هو مستور بالبشر بالشعر
 وقوله مستقيم القامة يخرج ما هو منحني القامة كلال بل

والفرس وغيرها فلما قل ضحكك بالطبع أخص الجميع بالإن
 وضع خبره **قال** لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجته اه
اقول كما ان للقول الشارح مبادي يتوقف هو عليها ويك
 تقديمها عليه وهي مباحث الكماليات الخمس لتركيب المعقولات
 منها كذا ذلك للحجة مبادي يتركب ^{منها} هي ويتوقف معرفة الحجته على
 معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضايا فلذلك قدمها
 على مباحث الحجته ولما كانت الحجته مركبة من القضايا كان الشرع
 في القضايا يشرعها في الحجته لان الشرع في الشيء انما هو الشرع
 في جزء من اجزائه وفي قوله لما فرغ ^{عن القول} اشارة الى ان المطلوب
 الاعلى من التصورات القول الشارح والمقصود الاقصى
 من الصدق للحجة والمراد من القضايا في تعريف الحجته ما فوق
 قضية واحدة ليتناول التعريف للحجة التي هي المركبة من
 قضيتين وكذا جمع يستعمل في التعريف في هذا الفن **قال** كما في القضية الملفوظة
 اه **اقول** يطلق تارة على الملفوظة كزيد قائم وتارة على المعقولة
 وهو الذي عبر عنه بزيد قائم اما بالاشارة الى اللفظي بان يكون
 القضية موضوعا لها او بالحقيقة والمجاز بان يكون هي موضوعا
 لاحد مما دون الماخر فاطلاها على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر

في القضية

لما فرغ

لما فرغ منها مجاز والثاني اولى لان المعنى هو القضية المعقولة
 واما الملفوظة فانما اعترت لدالتها على المعقولة فتسميها بالقضية
 تسمية الدال باسم المدلول فكذلك لفظ القول يطلق على
 الملفوظة والمعقولة فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة
 والقول المعقول جنس للقضية المعقولة **فان قلت** زيادة
 لفظة في قوله كما في القضية الملفوظة لا يخفى من تسامح لانه يلزم منه
 ان يكون الشيء ظرا فالنفسه **قلت** المظروف هو المفهوم الكلي
 وهو اللفظ المركب المفهوم العقلي المركب والظرف كل واحد
 من افرادهما فلا يلزم ان يكون الشيء ظرا فالنفسه **قال**
 يتناول الاقوال ^{التامة} **اقول** سواء كانت الاقوال التامة اخباريا
 وقام زيد كزيد قائم او انشائيا كاضرب ولا تضرب وسواء كانت الاقوال
 الناقصة كغلام زيد او تقييدية كاحيوان الناقص والمراد
 من القول التامة ما يفيد المخاطب فائدة ليصح المسكوة عليها
 ومن الغير التام عكس هذا **قال** فصل كثر ^{عن الاقوال الناقصة} **اقول** التصديق
 والتكذيب بحريان في الجبردين الانشاء والقول لان صدق
 القول مطابقة الحكم الواقع وكذبه عدم مطابقة له ولا حكم واقع
 في نفس الامر في الانشائيات والتقييدات **قال** وفيه نظر **اقول**

وفي قوله كما في القضية المعقولة

وجه النظر ان بعض الحملات وهو قولنا زيد ابوه قائم وزيد قائم
 يضاده ليس بقائم والحجوان الناطق ^{ينقل} بنقل قدومه خرج عن تعريف
 الحملات فلا يكون تعريفها جامعاً ودخل في تعريف الشرطيات فلا يكون هو
 مانعاً وقد وجب ان يكون جامعاً ومانعاً هذا خلف واجيب
 بان المراد بالمفرد في تعريف الحملية اعم من ان يكون مفرداً بالفعل
 كزيد قائم او بالقوة وهو الذي يمكن ان يوضع المفرد موضع
 والاطراف في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردات بالفعل
 الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان هذا
 ذلك والموضوع محمول الى غير ذلك بحال الشرطيات فانه لا
 يمكن ان يعبر عن اصلها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها
 اي الشرطيات هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق
 هذه القضية تحقق تلك القضية في المتصلة واما ان يتحقق
 هذه القضية او يتحقق تلك القضية في المنفصلة ^{وليس}
 بالفاظ مفردة ^{وفيه} نظر لانه يمكن التعبير عن طرف الشرطية
 بمفردين واقله ان يقال هذا ملزوم لذلك في المتصلة وذلك
 معاند لذلك في المنفصلة فدخل الشرطيات في تعريف الحملات
 بناء على الجواب المذكور ^{قال} كقولنا ان كانت الشمس الا

طالعة فالليل موجود

اقول فانه حكم في هذه القضية بصرف قضية وهي النهار موجود
 على تقدير صدق قضية اخري وهي الشمس طالعة **فان قلت** ان
 في الشرطية ليسا بقضيتين لان اداة الشرط يجرهما عن ان يكون
 قضيتين **قلت** هما وان لم تكونا بالفعل لكنهما قضيتان بالقوة
 القريبة بالفعل **قال** كقولنا ان كانت الشمس الا **اقول** فانك قد
 في هذه القضية بسلب صدق قضية وهي الليل موجود على تقدير
 صدق قضية اخري وهي الشمس طالعة **قال** كقولنا اما ان يكون
الا اقول فانه حكم فيهما ان يكون العبد زوجاينا في كونه فردا
قال ليس اما ان يكون الانسان اسوا **اقول** فانك في هذه القضية
 بسلب المتافات بيني وبينك اسود وبيد كونه كاتبا فانه يجوز ان
 اسود وكان كاتبا واما تسمية المنفصلة بها فليس بها المتصلة في الطرفين
 من حيث انهما مركبتان القضيتين فيكون معنى الشرطية في المتصلة حقيقة
 وفي المنفصلة مجاز **قال** الجزء الاول اي المحكوم عليه **اقول** لما قسم القضية
 الى الجملية والشرطية شرع الان في الحملات وانما قدم مباحث الجملية
 على مباحث الشرطية لانها اقل اجزاء بالنسبة الى الشرطية واما اقل
 اجزاء اولي بالتقديم وقد عرفت ان للقضية طرفين احدهما المحكوم
 عليه والاخر المحكوم به ويسمى المحكوم عليه في القضية الحملية موضوعا

طالعة فالليل موجود

العدد زوجا او فردا

وتسمية المتصلة
لاشتمالها على

لانه انما وضع لان يحكم عليه شيء ايجابا او سلبا وهو محكوم به
 والمحكوم فيها اي في المحلية يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحل عليه شيء
 وهو موضوع **واعلم** ان المراد من موضوع الافراد ومن المحمول
 المفهوم حتى اذا قيل الانسان حيوان كان المقصود من الانسانية
 افراده من زيد وعمر وغيرهما والحيوان مفهومه وهو جسم نام
 حساس متحرك بالارادة والحكمة جزء اخر وهو النسبة التي يربط
 سببها المحمول بموضوعه ويسمى نسبة فكمية ولم يذكر المصالح الجزئية الاخير
 النسبة الحكمية ولا بد منه لانه يربط بين اسم ما سبق ذكره في تقسيم
 القضية الى ايجابية وسلبية والذكر فيها سبق ليس الاظهر في **فان قلت**
 لم يترك هذا الجزء الاخير فيها سبق **قلت** لان ذلك جزء يحذف
 كثيرا فقد سكت عن ذكر ما هو اكثر **قال** تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة
اقول هذا التقسيم ثان للقضية لانها انقسمت اولا الى محليتين شرطيتين
 وثانيا الى موجبة وسالبة لان المحلية من القضية وهي محليتين تنقسم اولا
 باعتبار نسبة حكمية الى موجبة وسالبة والتقسيم الاول
 للتقسيم ثانيا للمقسم فيكون الانقسام الى موجبة وسالبة
 انقساما ثانيا للقضية **فان قلت** فعل هذا يلزم ان يكون
 القسم ثانيا للقضية انقسام شرطية من قبل الى متصله

المتكثرة

ومنفصلة وان يكون الانقسام محليتين الى موجبة وسالبة ثانيا
 لها **قلت** هذا هو الظاهر لكن الشارع لما نظر الى امكان اندراج الشرطية
 في هذا التقسيم لانه يمكن ان يقال لقضية اما موجبة او سالبة لانه
 ان كان الحكم في القضية بالايقاع فاجاب وان كان بالانتراع
 فسلب والى عدم امكان اندراج المحلية في ذلك التقسيم وهو انقسام
 الشرطية الى متصل ومنفصلة مع ان المحصن ذكر القضية في التقسيم ثانيا
 وهي انقسام القضية الى موجبة وسالبة دون الاول وهي انقسامها
 الى متصل ومنفصلة جعل الانقسام الى الايجاب والسلب قسمة
 ثانيا للقضية دون الانقسام الى المتصلة ومنفصلة **قال** وان كانت
 حكما **اقول** نعم بعض المتأخرين ان القضايا الكاذبة كقولنا
 الانسان حمار لا شيء من الانسان حيوان خارجة عن دليل وجه
 هذا الحصر وان تكلف بآراء مع ان عدم خروجها ظ
 على من له ادنى ممارسة في هذا العلم نعم يخرج اذا زبر في الدليل قيد
 يصح فيقال لان تلك النسبة ان كانت حكما يصح بان يقال موضوع محمول
 كما زاده شمسية **قال** وكل واحد من القضية **اقول** هذا التقسيم القضية
 المحلية باعتبار موضوعه وبيان تخاصرها باعتبارها في ثلثة اقسام محصورة
 ومحمولة وذلك لانه ان كان موضوع في القضية محليتين عند اول

وكقولنا

اللاختصاص

في العلم شخصا معنيا وجزئيا حقيقيا فالقضية مخصوصة وشخصية ووجهية
 ومثال كلاهما ظاهران في الشرح وان لم يكن موضوع العملية موضوعا حقيقيا
 وجزئيا بل بكونه كلياً غير معين فان يتبين كية افراد موضوع اي فان يتبين
 ان احكم بالايجاب التلب على كل الافراد او على بعضها فالقضية مخصوصة
 وسورية ايضا ووجهية ظاهريه وان لم يتبين فمهمة كما سيجي **قال**
 ولسور في الكلية الموجبة **اقول** السور الموجبة الكلية كل واجمعها ^{طريقا}
 وكافة والالف واللام في مقام الاستغراق ان الاضمان ^{لحق}
 بقرينة الا الذين آمنوا وسور السالبة الكلية لاشئ ولا واحد نحو لا واحد
 يحج سور الموجبة بحجئية بعض واحد واحد الان كان سورت
 بحجئية ليس كل نحو ليس بعض الان بعاشق وليس كل يصل الى المعشوق **قال** وان لم يكن كذلك
 اي وان لم يكن موضوع في القضية العملية شخصا معنيا بل كليا غير معين ^{تكون}
 فيها احكم على كل الافراد او على بعضها ان يبين كية الافراد فالقضية ^{مهمة}
 لشرك بيان عدد الافراد **قال** يقال **اقول** محصل الاعتراض ان القضية
 العملية اربعة اقسام لان احكم في القضية العملية اما على طبيعة موضوع
 نحو ذن نوع وكيوان جنس ونطاق فصل والضاكن خاصة وهاشي
 عرض عام فان احكم في هذه القضية على نفس طبيعة الموضوع لا على افراد او على افراد
 فان كان على الطبيعة فالقضية طبيعية او على افراد فان كان على افراد

فان

فانما على فرد معين او لا فالاول شخصية والثاني اما ان تبين
 كية الافراد ولا فالاول محصورة والثاني مصلة فلا يصح حصصا
 بخروج الطبيعة عنه ومحصل جواب ان الكلام في القضايا
 المعنوية في العلوم والقضية الطبيعية ليست معنوية في العلوم
 لان الحكم في القضايا المعنوية على الافراد والحكم في الطبيعة على الطبيعة
 والطبيعة ليست من الافراد فخرجها عن التقسيم لا يخل بالاختصار
 كله في الحليات **واما في الشرطيات** فنقول القضية الشرطية سواء
 كانت متصلة او منفصلة انما يكون كليا اذا كان التالي لازما
 للمقدم ^{فيها} اي في المتصلة اللزومية او معاندا لاي في المنفصلة ^{اذا} العتدا
 في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع اي الاحوال الممكنة الاجتماع
 مع المقدم نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا والمعنى ان لزوم
 الحيوانية لانسانية في جميع الازمان وان ذلك اللزوم متحقق
 على جميع الاحوال التي امكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد اي
 مع حال انسانية زيد مثل كونه قائما او قاعدا وغير ذلك مما لا يتحقق
 هذا مثال المتصلة واما مثال المنفصلة فنقولنا دائما ان يكون
 العدد زوجا وفردا ومعنى ان معاندة الفردية للزوجية ثابتة
 في جميع الازمان وان ذلك المعاندة متحقق على جميع الاحوال التي

يمكن اجتماعهما مع المقدم وقس على ذلك الجزئية المتصلة والمنفصلة
 كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم
 الانسانية انما هو على وضع كونه ناطقا وقد يكون اما ان يكون
 هذا الشيء عالما واما ان يكون جاهلا وكقولنا وقد يكون اما ان يكون
 الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما خصوص الشرطية
 فتعني بعض الازمان والاحوال كقولنا ان جئتني اليوم اكرمك
 واما اهمالها فباعتبار الزمان والاحوال كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا العدد اما زوج
 واما فرد والاصل انه ان كان الحكم بالاتصال والافتصال
 في الشرطية على وضع معين في زمان معين فهو مخصوص
 والا فان بيتن كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او على
 بعضها فهو محصور والا فهو مملوء وسور الموجبة
 الكلية في المتصلة كلما ومتى ومهما وفي المتصلة دائما
 وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة كجائتني
 فيها قد يكون وسور السالبة كجئتني فيها قد لا يكون داخل
 حرف التلب على سور الايجاب الكلي كليس كلما وليس مهما
 وليس متى في المتصلة وليس دائما في المتصلة وهذا كله حسب

الاعلى

الماهي فان اردت تفصيلا فارجع الى المطولات قال
 لانه ان كان صدق الثاني فيها على تقديره **اقول** القضية الشرطية
 المتصلة اما ان يكون بين مقدمها وتأثيرها علاقة معلومة تقتضي
 ان يكون الثاني صادقا على تقدير صدق المقدم او لا يكون فان كان
 الاول فالقضية متصلة لزومية وان كان الثاني فالقضية
 متصلة اتفاقية والمراد بالعلاقة ما به يقع بين المقدم والتالي
 ملازمة وهي اى العلاقة تنشأ عن ذات المقدم في الاكثر
 لكونه علة للتالي نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 او معلول له نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او
 متضايف للتالي كقولنا ان كنت انا عاشقا لله كان المعشوقا
 لي والمتضايفان هما الشبان اللذان لا يتقبل احدهما بدون
 الاخر كالاب والابن والمعاشق والمعشوق وانما قلنا في الاكثر
 لان العلاقة ربما تنشأ بسبب امر منفصل لكونها اى المقدم
 والتالي معلول علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم
 مضي فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطول
 الشمس ومن هذا عرفت ان قول المشرع تنشأ عن ذات
 المقدم يكون باعتبار التغليب **قال** فانه لا علاقة بين ناطقية

اقول اي لعلاقة بينهما من العلاقة المذكورة التي يتعلق بها
علم الحاكم وان كان علاقة بينهما في نفس الامر لانها امران واقعان
في الكائينات وكل امر واقع في الكائينات لا يشمله من سبب فلا بد
من اجتماعهما اما تسمية الاولى بالزومية فلا شتما لها على الزوم
واما تسمية الثانية بالاتفاقية فلعدم اشتماها على الزوم
بل على الاتفاق واعلم ان هذا التعريف للمصالة الزومية لا يتناول
الزومية الكاذبة نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة ^{بينهما} فالأولى ان يقال للزومية
ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة
بينهما موجبة لذلك وهو متناول للزومية الكاذبة لان الحكم
للعلاقة ان طابق الواقع كان الزومية صادقة وان لم يطابق
كانت كاذبة وايضا ان هذا التعريف للاتفاقية لا يتناول الاتفاقية
الكاذبة كقولنا ان كان الانسان اناطقا فالحيوان اناطقا لعدم صدق
التالي على سبيل الاتفاق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق التالي
على تقدير صدق المقدم لعلاقة بل مجرد صدقهما لا يتناول الاتفاقية
الكاذبة لكان اولى فان الحكم بصدق التالي للعلاقة بل مجرد
ان طابق الواقع فالألفية صادقة والاكاذبة **قال** كقولنا العبد

تأخر

واما

اما فخره زوج اه **اقول** الاحتمال العقلي في هذه القضية اربعة صدق
المقدم والتالي معا وكذبهما معا او صدق المقدم مع كذب التالي
او صدق التالي مع كذب المقدم فالاولان كاذبان والاخران صادقان
قال كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر **اقول** الاحتمال اربعة ايضا
الاول صدقهما اي المقدم والتالي والثاني عدم صدقهما والثالث
صدق المقدم مع عدم صدق التالي والرابع صدق التالي مع عدم صدق
المقدم والاول كاذب والباقي صادق **قال** زيد اما ان يكون في البحر
اقول ههنا ايضا اربعة احتمالات الاول كون زيد في البر وان يعرف
والرابع كونه في البحر وان لا يعرف والاول باطل والباقي حق واما اخر
الشرطية المنفصلة عن المتصلة لان الشرطية ^{محصلة} اصل في متصلة
والمنفصلة متفرعة عليها لما مر من ان معنى الشرطية في الاولى حقيقة
والثانية مجازية وقد تم كنفصلة الحقيقة على مانعة الجمع ومانعة
الخلولان حقيقة الانفصال فبها يكون التنا في بين جزئيهما في الصدق
والكذب معا وقد تم مانعة الجمع على مانعة الخلولان التنا في الصدق
فقط اشد من التنا في الكذب **قال** اما المنفصلة الحقيقية اه **اقول**
الشرطية كنفصلة سواء كانت منفصلة حقيقة او مانعة الجمع
او مانعة الخلولان قد يتركب من اكثر من جزئين مثال الحقيقة ما ذكر في الشرح

ههنا

واما ان لا يعرف

والثاني كونه في البر وان لا يعرف و
كونه في البحر وان يعرف

من قولنا العدد اما زائدا و ناقصا او مساويا مثال
ما نعة كجمع كقولنا اما ان يكون نصف الابيض ثلثا او قطنا
او حجا و مثال ما نعة الخلق و قولنا هذا الشيء اما ان يكون
للا انسانا او فرسا او وحمارا و انما اراد منه كون العدد زائدا
او ناقصا او مساويا كون الكسور المتصورة في العدد
من الكسور التسع وهي النصف و الثلث و الربع و الخمس
و السدس و السبع و الثمن و التسع و العشر زائلا على العدد
كاثني عشر فان الكسور المتصورة فيه وهي النصف
و الثلث و الربع و السدس زائلا عليه لان نصفه ستة
و ثلثه اربعة و ربعه ثلثة و سدسه اثنان فاجمعو
خسة عشر و ثمة عشر زائلا على اثني عشر بلا شبهة او
ناقصا عنه كالثمانية فان الكسور المتصورة في هي النصف
و الربع و الثمن اربعة و ربعه اثنان و ثمة واحد و جمعو
سبعة و البعة ناقصا عن الثمانية او مساويا له كاثني
فان الكسور المتصورة فيه النصف و الثلث و السدس
فان نصفه ثلثة و ثلثه اثنان و سدسه واحد فاجمعو
سنة و ستة مساو للثمة **فان قلت** ربما يوجد عدد

لا يتصور

لا يتصور فيه الزيادة و لا النقصان و لا التساوي بهذا المعنى
كما لو احدث فانه عدد لا يتصور فيه الكسور فلا يكون تلك القضية
منفصلة حقيقة **قلت** الواحد ليس بعدد لان العدد ما يكون
نصف مجموع حاشيتيه اي طرفيه كالاربعة فاله حاشيتين احدها
ثلثة والاخرى خمسة فمجموع الحاشيتين ثمانية والاربعة نصف
الثمانية فلا يكون الواحد عددا لعدم طرفيه **فان قلت** ما تقول في
احد عشر و ثلثة عشر و سبعة عشر و تسعة عشر و غير ذلك من الاعداد
التي لا يتصور فيها الكسور **قلت** هذه اخلت في العدد المتأقصة
لان الناقص ما لا يبلغ كسوره اليه و عدم بلوغ الكسور اليه اما
بان لا يكون له كسور اصلا و اما بان يكون له كسور لا يبلغ اليه و من
عرفت ان كمالا بالزيادة و النقصا و المساوات معاينها الا
حبة لا معاينها اللغوية وهي ان ينسب العدد الى عدد كسبه
الى اربعة في المساوات و كنسبة الحاشيتيه الى الزيادة و النقصا
كما ظن الشارع الكافي بشهادة قوله بعد ذلك بل الحق ان الحقيقة
يتركب عن عملية و منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا
لذلك العدد او ههنا سؤال و جواب لا يسع المقام ايراد
بها **قال** و اصل العدد اما مساو لذلك العدد اي و اصل هذا القول

هنا

المركبة حلية ومنفصلة العدد اما مساو لذلك العدد او غير
 مساو له اي مركبة من حليتين لكن اذا لم يكن العدد مساويا له
 اي لتلك العدد كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه
 القضية المنفصلة اعني قولنا او زائدا عليه او ناقصا عنه في
 قوة الحملية وهو قولنا او غير مساو لثبت تلك المنفصلة مفا
 مها اي مقام هذه العملية فظن انها اي القضية المركبة حلية
 ومنفصلة مركبة من ثلثة اجزاء هذا مراد الشارع لكن اسلوبه
 لا يقتضي ذلك بل يقتضي ان يقال فلما كانت هذه الحملية في قوة تلك
 المنفصلة اقيمت المنفصلة مقامها **قال** وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع
 اه **اقول** وفيه نظر لانه لا فرق بينهما في جواز تركيب كل منهما حتى اكثر
 من جزئين لانه كما يقال في مانعة الجمع اما ان يكون هذا الشيء
 شجرة او حجرا او حيوانا كذلك يقال في مانعة الخلو اما
 ان يكون هذا الشيء ^{لشجرة} او لا حيوانا فكل مانعة مانعة الجمع يستلزم
 لان عين احد اجزاء مانعة الجمع يستلزم نقيض الاخر لا متناع الجمع
 بينهما ونقيض احد اجزائها لا يستلزم عين الاخر لجواز خلوتيهما حتى
 يلزم اجتماعهما مثلا في مثل المذكوران كون هذا الشيء شجرة
 يستلزم كونه لا حجرا لا متناع الجمع بين الحج والشجر وكونه لا حجرا

لا يستلزم

لا يستلزم كونه حيوانا بجواز خلوتيهما كحجر والحيوان حتى يلزم ان يكون
 هذا الشيء شجرة او حيوانا وقد كان منع الجمع بينهما كذلك لا مانع
 في مانعة الخلو لان نقيض احد اجزائها مانعة خلوتيهما عين
 الاخر لا متناع الخلو بينهما وعين احدهما لا يستلزم نقيض الاخر لجواز
 الجمع بينهما حتى يلزم خلوتيهما في مثل المذكوران انتفاء كون هذا الشيء
 لاجل كونه هذا الشيء لا شجرة يستلزم كونه لا حجرا لا متناع الخلو بينهما
 وكونه لا حجرا لا يستلزم انتفاء كونه لا حيوانا لجواز الجمع بينهما حتى
 يلزم انتفاء الشجر والحيوان وقد كان بينهما منع الخلو هذا **قال** والتنا
 قض وهي اختلاف القضيتين **اقول** هذا شرع في احكام القضايا ولولا
 حقا بعد الفراغ على تعريف القضية واقسامها وانما اخرجت
 عن التعريف والتقسيم لان التعريف لبيان مفهوم الشيء والتقسيم
 لبيان افراده وحكمه على احدى الاشياء بعد بيان مفهومه وافرا
 دة اولى وهو اي التناقض لاختلاف القضيتين بالاجاب والسلب
 بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لذاته اي ببل واسطة ان يكون
 احدي القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب
 بالفعل او بالقوة وزيد ليس كاتب بالفعل او بالقوة فانها
 بين القضيتين اختلاف بالاجاب والسلب بحيث يقتضي ذلك

ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة في نفس الامر على
حسب الواقع قوله ^{اقول} اختلاف جنس شامل للاختلاف المذكور
في تعريف التناقض جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع
بين القضيتين ومفرد بين كالتسماء والارض والمغرب
والمشرق وبين مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم قوله
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين كاختلاف
مفردين واختلاف مفرد وقضية لكن هذا القيد مع قيد الاول
جنس متوسط يتناول الاختلاف بين قضيتين بالاجاب والتسلب
كما مر في مثال التناقض بالجمالية والشرطية كقولنا زيد كاتب
وان كان زيد اباعه وكان عمر ابنه وبمصلحة والمنفصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعبد
اما ان يكون زوجا واما فردا وبالمحصورة والمهمل كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبالعدول والتحصيل
كقولنا زيد لا حجر وزيد ليس بحجر والمراد من العدول كون حرف التسلب
جزءا من المحمول كالمثال الاول ومن التحصيل ما لا يكون حرف التسلب
جزءا منه كالمثال الثاني فمعنى قولنا زيد لا حجر ان لا حجرية
ثابتة لزيد ومعنى قولنا زيد ليس بحجر ان الحجرية مسلوبة عنه

كقولنا كل انسان حيوان وبالعدول والتحصيل
والانسان حيوان وبالعدول والتحصيل

فكون

فيكون الاول موجبة والثاني سالبة لان المراد من المثال الاول
في النسبة ربط التسلب بالاجاب ومن الثاني سلب الربط
والتسلب سلب قوله بالاجاب والتسلب اخرج ما عد الا ^{اختلاف}
بالاجاب والتسلب من المذكورات ونحوهما وهذا مع القيد ^{للقيد}
الاول بين جنس متوسط ايضا يتناول الاختلاف الواقع بين سواء
كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق احدهما وكذب الآخر
او لم يقتضي كقولنا زيد حسن وزيد ليس بفسح فانهما يصدران
وربما يكذبان كقولنا كعبو زيد ساكن وزيد ليس بمحرم وقوله
بحيث يقتضي اخرج الاختلاف الغير المقضي وهذا القيد مع
القيود الثلاثة السابقة جنس قريب يتناول الاختلاف الواقع المقضي
سواء كان لذاته او هو رتبة او لم يكن كذلك بل بواسطة او بخصوص
مادة وقوله لذاته فصل بخارج الاختلاف المقضي بواسطة او بخصوص
المادة اما بواسطة فكمافي اجاب شي ليس بـ ^{سلب} ما ليس
عنه كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما لا يقتضي
لذاته صدق احدهما وكذب الاخر بل انما يقتضي ذلك اما
لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما
لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما خصوص

قضيتين مع

ربما مع

المادة فكما في قولنا كل فرس حيوان وليس شيء من الفرس
 بحيوان وقولنا بعض الناس حيوان وبعض الناس ليس
 بحيوان فان اختلفت فيهما بالاجاب والسلب يقتضي صرف احدهما
 وكذب الاخرى لا لذاته ولا لصورته وهي كونها كليتين او
 جزئيتين بل بخصوص المادة كزم ان يكون ذلك الاقتضاء
 في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك فان قولنا كل حيوان
 انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان بالاجاب
 والسلب مع اختلافهما لا يقتضي صرف احدهما وكذب الاخرى
 بل هما كاذبان وكذلك قولنا بعض الحيوان فرس وبعض
 الحيوان ليس بفرس جزئيتان مختلفتان بالاجاب والسلب وليس احدهما
 صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض
 فرس ولا شيء من الحيوان بفرس فان اختلفت الواقع بينهما يقتضي
 لذاته وصورته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فان
 قلت ان التناقض كما يجري في العضايا كذلك يجري في المفردات
 كالاتساق والاتساق والحجج واللا محجج مع ان عموم مسلماتهم
 واجب فلا يصح تخصيصه بالقضايا لكونه منافيا لقاعدتهم
 قلت المقصود الاصل منها تناقض القضايا بالان اكلامهم هنا

والاى وان كان ذلك الاقتضاء
 بصورة لا بخصوص المادة

في احكامها وامانتنا قض المفردات فيعرف بالمقاييس التي مع ان
 تعميم القواعد انما يكون بحسب مقاصد والافراض ولا غرض لهم
 يعتد به في التناقض الواقع بين المفردات فلذلك خص قال
 فان كان تناقض صريحا اقول القضية الثانية يقع التناقض
 بينهما ان كانتا مخصوصتين لا يتحقق التناقض بينهما الا
 بعد اتفاقهما في ثمانى وحدات الاولى احدى موضوع اي
 اتحاد موضوع في القضيتين لانهما اي القضيتين لو اختلفتا في
 هذه الوحدة بان يكون موضوع احدهما زيدا مثله وموضوع
 الاخرى عمرو لم يتناقضا خوفا من قائم وعم وليس بقائم يجوز
 صدقهما معا وكذبهما معا والثانية اي الوحدة الثانية وحدة
 المحمول اذ لو اختلفتا فيهما اي في تلك الوحدة بان يكون محمول
 احدهما كاتبا مثله ومحمول الاخرى شاعرا لم يتناقضا بخلاف صدقهما
 معا خوفا من كاتبة وليس بشاعر والثالثة اي الوحدة الثالثة
 من الواحدات الثمانية وحدة الزمان اذ لو اختلفتا القضية
 فيها اي في وحدة الزمان بان يكون زمان احدهما ليلا وزمان
 الاخرى نهارا لم يتناقضا بخلاف صدقهما وكذبهما معا خوفا من
 قائم ليلا وليس بنهارا والرابعة اي الوحدة الرابعة

فلا يتحقق التناقض

من الوحدتين الثمانية وحدة المكان لانها لو اختلفتا في وحدة
المكان بان يكون مكان احدهما دارا مثله ومكان الاخرى سوا
لم يتناقضا بجواز الكذب والصدق فيهما خوريد قائم في الدار
زبد ليس بقائم في السوق والخامسة من الوحدتين المذكورة
وحدة الاضافة لانها اذا اختلفتا فيهما اي في وحدة الاضافة
بان يكون الاضافة في احدهما لعمرو مثله وفي الاخرى لغيره لم يتناقضا
لجواز كونهما وكذا في خوريد اب لعمرو وذل ليس باب لغيره
والسادسة وحدة القوة والفعل لانها اي القضيتين لو
اختلفتا فيهما اي في القوة والفعل بان يكون نسبة الحكم للموضوع
في احدهما بالقوة والاخرى بالفعل لم يتناقضا في نحو الخمر في الدهن
مسكراي بالقوة يعني في شأنه الاسكار خمر في الدهن ليس مسكرا
اي بالفعل فانها صادقتان والسابعة وحدة الكل والجزء
لان القضيتين لو اختلفتا في الكل والجزء بان يكون الحكم في الكل
في الموجبة على بعض اجزاء الموضوع وفي السالبة على كلها لم يتناقضا
قضا نحو الرخني اي الحبشي اسوداي بعض اجزائه من الرأس
والوجه واليد والرجل وغير ذلك الرخني ليس باسوداي ليس
كل اجزائه بل بعض اجزائه ابيض نحو الفهم واللسان وغيرهما

صديق كل واحد منهما
وكذا في كل واحد منهما

لكنها

اقول

المحصول

لكنهما صادقين واعلم ان الكل قد يكون لاحاطة الافراد وتكون لاحاطة
الاجزاء فاذا اختلفت على النكرة يكون لاحاطة الافراد فلهذا لم يحسن
ان يقال اكلت رغيف اي كل واحد من افراده واذا اختلفت على المعرفة
يكون لاحاطة الاجزاء ولهذا جاز ان يقال اكلت كل الرغيف اي
اجزاء الرغيف والمراد من الكل في قوله الرخني ليس باسوداي
كله لاحاطة الاجزاء لكونه داخل على المعرفة والثامنة من الوحدتين
المذكورة وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند
اختلاف الشرط بان يكون ثبوت كجمل للموضوع في احدي القضيتين
بشرط اتفاق الموضوع بوصف معين وسلبه عنه في الاخرى
بشرط الاتفاق بوصف معين آخر كقولنا الجسم مفروق للبصر
مزيل عن العين رؤيتها اي بشرط كونه البيض للجسم ليس بمفروق
للبصر بشرط كونه اسودا ولا ينظر فيهما صادقان معاقل ومكية
هذا اي علة كون نقض الموجبة الكلية السالبة الجزئية دون
السالبة الكلية وكون نقض السالبة الكلية الموجبة الجزئية
دون موجبة الكلية سبائي في المحصول قال وانما موضعه
بعد تحقق اه اقول اي موضوع ابراد هذا القول بعد تحقق
شرط التناقض في المحصورات وفيه نظر لان هذا الكلام

واقع موقعه لان مقصوده المص في قوله ونقيض كوجبة الكلية
 دفع وهم يتوهم من تعدد الوحدات المذكورة المشتركة بالمحصورات ^{المحصورة}
 والمهم ان نقيض كوجبة السالبة الكلية ونقيض كوجبة الجزئية
 السالبة الجزئية لا بيان التناقض بين المحصورات حتى يكون موضعه بعد
 تحقق المحصورات الا انه لما قال المص لا يتحقق ذلك الا بعد
 اتفاقهما في الموضوع يتوهم كمتوهم انه لا تناقض بين الكلية والجزئية
 بل نقيض الكلية ونقيض الجزئية الجزئية لان اتحاد الموضوع ^{الكلية}
 شرط في التناقض ولا اتحاد في موضوع بين الكلية والجزئية لان
 لان موضوع الكلية جميع الافراد وموضوع الموضوع الجزئية بعض
 الافراد فلا يكونان متحدين فاذا لم يتصف ذلك الوهم بقوله
 ونقيض الموجبة الكلية اه يعني ان المراد بالموضوع الموضوع في
 الذكريات موضوع وباتحاد الموضوع المذكور الاتحاد الموضوع ^{افراد}
 بالكلية والجزئية كما سباني قال وان كانت القضيتان المتنا
 قضان اه اقول لما فرغ من تحقق شرط التناقض المشتركة بين القضيتان
 اراد ان يبين الشرط المخصوص بالمحصورات فقال ان كانت
 القضيتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اضافتهما
 اي اخلا تلك القضيتين المحصورتين المتناقضتين في الكلية اي

المتناقضتان

الجزئية

في الكلية والجزئية بان يكون احدي القضيتين كلية والاخرى جزئية
 وهذا الشرط اي لما اضفوا في الكلية انما يكون شرطا بعد اتفاقهما
 اي بعد اتفاق القضيتين المتناقضتين في الوحدات الثمانية المشتركة
 المذكورة ^{من قبل} **قال** فلو قيد بعد قوله **اقول** يعني لو قيد المصنف قوله
 والمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اضافتهما في الوحدات
 المذكورة لكان ليكون ايضا اشارة اليه اي اتفاق القضيتين
 المحصورتين في الوحدات المذكورة اقول لاحاجة الى قيد ايضا ليكون
 اشارة ^{اليه اي} اتفاق المحصورتين لان اتفاقهما في الوحدات الثمانية
 يعلم من قوله قبل ذلك لا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع
 لان الضمير في قوله الا بعد اتفاقهما عائد الى القضيتين المذكورتين
 في تعريف التناقض والقضيتان المذكورتين في التعريف اعم من
 ان يكون محصورتين او محصورتين او مملكتين فلا حاجة الى
 ذكر ايضا **قال** لان الكليتين قد تكذبان **اقول** وانما قال بلفظ كيفية
 الجزئية الحكم لان الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقا
 وكذبا كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان
 كقولنا بعض الانسان اناطق وبعض الانسان ليس بناطق **قال**
 فان قلت صدق الجزئيتين المذكورتين في الشرح انما هو لعدم اتحاد

الموضوع المذكور في القضية الذات
الموضوع وفي المثال المذكور مع

الموضوع وهو شرط في التناقض فان بعض المحكوم عليه للكتابة
غير البعض المحكوم عليه يسلب الكتابة قلت المراد بالموضوع
الموضوع المذكور متحد وهو بعض الانساق والآي وان لم يكن كمراد
بالموضوع الموضوع في الذكر بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية
والجزئية تناقض بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية
تناقض لان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد والجزئية بعضها
وهما ليسا بمختلفين بل هما مختلفان ويجوز ان يكون الحكم بالواجب
والسلب ثابتا بمجموع الافراد من حيث هو مجموع في الكلية ولا
هو ثابتا لبعضها من حيث هو بعض في الجزئية واعلم ان نقض
الشرطية الكلية الشرطية الجزئية المخالفة لها في الكيف
اي في الایجاب والسلب موافقة لها في الجنس اي في الانفصال
والانصال وفي النوع اي في الزوم في المتصلة والعنادية في
المنفصلة والاتفاق فيهما اي في المنفصلة والمتصلة وبالعكس
اي نقض الشرطية الجزئية الشرطية الكلية المخالفة لها في
الكيف موافقة لها في الجنس والنوع فنقض الزومية موجبة
الكلية السالبة الزومية الجزئية ونقض العنادية موجبة الكلية
العنادية السالبة الجزئية ونقض الاتفاقية موجبة الكلية

اللافتة

الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فيها فاذا قلنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود كان نقيضه ليس كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فاذا قلنا دائما اما ان يكون
العدد زوجا او فردا فنفسه ليس دائما اما ان يكون كعدد
زوجا او فردا واذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فاحمارنا هو
كان نقيضه ليس كلما كان الانسان ناطقا فاحمارنا هو وعلى هذا
القياس قال وهو عبارة عن التصريح بقوله هذا الشرع في بيان
العكس المستوي للقضية وهو اي العكس المستوي عبارة عن
يصير الموضوع بتشديد الياء على صيغة المجهول اي ان يجعل
الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف
واما قلنا بتشديد الياء لان العكس مستوي بطلق على
معنيين احدهما المعنى المصدري وهو جعل الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا وثانيهما القضية الحاصلة بعد جعل المذكور
فلو لم يشدد لصار له معنى ثالثا قال ان كان الاصل صادقا
اقول سواء كان صدقه بحسب الاصل او بحسب فرض
الفارض كان العكس ايضا اي كان كذلك اي يكون العكس
صادقا بحسبها لان ما هو موضوع لا يصير محمولا فانك

قال

بأي وجه كان اه

بسم الله الرحمن الرحيم

قد عرفت ان المراد به اي الافراد ومن المحمول الوصف ^{المفهوم}
فاذا قلت كل انسان حيوان يكون المراد من الانسان الذي
هو الموضوع الافراد المتكررة ومن الحيوان الذي هو المحمول المفهوم
اعني الجسم الثاني الحساس المتحرك بالارادة ومن البدهي
انا اذا عكسنا تلك القضية وقلنا بعض الانسان حيوان
لا يصير المحمول الذي هو مفهوم الحيوان موضوعا ولا الموضوع
الذي هو ذات الانسان محمولا وجوابه ان الموضوع والمحمول
يطلقان تارة على ذات الموضوع ومفهوم المحمول وهما الموضوع
والمحمول في الحقيقة وتارة اخرى على اللفظين الذين يدلان
عليهما وهما الموضوع والمحمول في الذكر والمصنف اراد الثاني
بقرينة المقام مع المتبادر هو الثاني وقول الشارح
ولئن سلمنا ذلك اشارة الى ذلك الجواب **قال** وانما بقاء
السلب **اول** المعبر في العكس المستوي بقاء السلب واليجاب
لان المنطقتين تشعوا القضايا فلم تجدوها في اكثر القضايا
بعد جعل المذكور اي المذكور جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
صادقة لازمة لازمة وهي العكس لا موافقة لها اي للاصل
والرجوع باعتبار القضايا في اليجاب والسلب وانما

قال في الاكثر ولم يفعل في الكل لانه مناسب للتبع **فعل** هذا قول
المصنف رحمه الله اسنادا كخطا الى المصنف رحمه الله خطا
لان كخطا ما لا يتنبه صاحبه اصره او يتنبه ولكن بعد تكاف
ومتقنه وكيف يقع كخطا في ذلك الفاضل مع كونه وصدا في
عصر بل الصواب ان يقال فعلى هذا لا يكون هذه العبارة وهي ^{الكلمة}
بحاله الا سهوا في قلم المسح فلا نأذا قلنا كل انسان اه
يعني اذا قلنا في هذه الموجبة الكلية كل انسان حيوان نجس شيئا
موصوفا بالانسان والحيوان وهو اي شيء موصوف بهما ذات
الحيوان اي افراد في يكون بعض الحيوان انسانا لانا اذا وجدنا ذاتا
موصوفة بقضيتين قلنا ان تجعل تلك الذات موصوفة ^{بصفتين} باحدهما
موضوعا وتجعل الموصف الاخر محمولا عليهما ^{الاولى} فيه ان يقال اه
اي الدليل الاول في انعكاس موجبة الكلية موجبة جزئية ان يقال
اذا قصص كل انسان حيوان لزم من صدق ان يصدق بعض الحيوان
انسان والا اي وان لم يصدق هذه الجزئية وجب ان يصدق
نقيضها وهو لا شيء من الحيوان بانسان والا اي وان لم يصدق
هنا ولا ذلك يلزم ارتفاع النقيضتين وهو محال فيلزم من صدق
السالبة الكلية ومع نقيض العكس المتناقضات الكلية بين الانسان والحيوان

فيصد ليس بعض الناس حيوان لان الناس لما كان ملوبا
 يخرج جميع الحيوان وجب ان يلب حيوان عن بعض الناس وكل
 منعكس كل انسان حيوان وهو نقض ليس بعض الناس حيوان فيلزم
 اجتماع النقيضين وهو محال فكونه هذا اي قولنا ليس بعض الناس
 حيوان خلفا اي باطلا لان الاصل صادق بحسب الفرض فانقضى
 تناقضات بين الناس الحيوان ومن انتفاء تناقضها يلزم انتفاء
 صد قولنا لا شيء من حيوان بانسان ومن انتفاء صدق يلزم قولنا
 بعض حيوان انسان وهو محال ونضم ذلك النقيض
 هذا دليل ثالث لا نكاس الموجبة الكلية جزئية وتحقيق هذا الدليل
 ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان
 انسان والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من حيوان بانسان ونضم
 ذلك النقيض الى الاصل بان جعلنا الاصل صغرى لكونها ايجاب الصغرى
 شرطا في الشكل الاول والنقيض الكبرى لكونه كليا ينتج في الشكل الاول
 سلب الشيء عن نفسه وهو اي سلب الشيء عن نفسه محال اذا كان
 الشيء موجودا واما اذا كان معدوما فهو وهو ما يوجد ككفر
 القضية موجبة هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من حيوان بانسان
 ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال لان انسان

فهو

فهو انسانا دائما وهذا محال ليس يلزم من صورة القياس كونها صحيحة
 لوجود شرط شكل الاول وهو ايجاب الصغرى وكلية الكبرى بل من
 المادة وليس من الصغرى لكونها صادقة بحسب الفرض فتعيني انه من الكبرى
 فيكون الكبرى كاذبة لانها مستلزمة لمح ونقيضها صادقة وهو محال
 ويلزم لا شيء من الحيوان بانسان اي يلزم من صدق نقيض العكس
 وهو قولنا لا شيء من الانسان حيوان صدق قولنا لا شيء من حيوان بانسان
 لكون السالبة الكلية منعكسة لعكسها وهذا العكس مناف للاصل
 فيكون العكس كاذبا لا متناع اجتماع التناقضين وتنبه يستلزم
 كذب قولنا لا شيء من الانسان حيوان لان كذب اللازم يستلزم
 كذب كل زود وكذب كل زود يستلزم صدق نقيضه لا شيء من
 ارتفاع النقيضين وهو عكس الاصل فثبت محال او نضم اللازم
 اي نضم عكس نقيض الى الاصل صغرى يلزم من الشكل الثاني
 سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض حيوان انسان ولا شيء من حيوان
 بانسان ينتج من الشكل الثاني بعض حيوان ليس حيوان وهذا
 محال اما ان يكون بين يلزم من صورة القياس او من مادته وليس
 من الصورة لكونها صغرى لوجود شرط الشكل الثاني وهو
 مقدمتين بالايجاب والسلب وكلية الكبرى فتعيني انه من المادة

على تقدير لزومه من مادة اما ان يلزم من الصغرى او من الكبرى
والاول بط لكون الصغرى صادقة بحسب الفرض فتعين انه من الكبرى فيكون
الكبرى كاذبة وكذا يستلزم كذب لزومها لان كذب اللازم يستلزم
كذب لزوم يستلزم صدق نقيضه لا متناع ارتفاعه النقيضين
وهو الملتزم ويكن ان يقال معها ونضم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم
من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض حيوان انسان ولا شئ
من الانسان بكونه ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس بحيوان
مح ونضم هذا النقيض وهو اي نضم هذه موجبة بحسب
ومع نقيض عكس الاصل الى الاصل بان يجعل تلك موجبة صغرى شرطاً
في الشكل الاول والاصل وهو السالبة الكلية كبرى لكون الكلية الكبرى
شرطاً فيه ينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه كما صور الشئ
وانما قيد بقوله لزوماه اي وانما قيد لمصنف قوله وسالبة
الجزئية لا عكس لها بقوله لزوماه لانه قد يصرف العكس في بعض مادة
السالبة الجزئية وهو الذي يكون عين النتيجة بين موضوع والمحل
يتبين على العموم وخصوص من وجه مثلاً يصرف بعض الانسان
ليست كجرح صدق عكليه وهو بعض الجرح ليس بان هذا امثال
التباين الكلي واما امثال عموم وخصوص من وجه فقولنا بعض

ليس بابيض وهو صادق ويصدق عكسه ايضا وهو قولنا بعض
الابيض ليس بحيوان واما اذا كان بين موضوع والمحل عموم وخصوص
مطلقا فيصدق السالبة الجزئية سلب الاخص عن بعض الاعم
ولا يصدق عكسه لسلب الاعم عن بعض الاخص ولا يوجد الا
خص بدون الاعم وهو مح لا تنفاد العمومية والخصوصية
المنطقيين ح ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة
سواء كانت موجبة كلية او موجبة جزئية تنعكس بالعكس
موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية اما
انعكاس موجبتين جزئيتين فالوجه اذا صدق كلما كان او قد يكون
اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد يكون
اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا ولا يصدق نقيضه وهو
قولنا ليس البتة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا ونضمه
الى الاصل ينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان
الشئ انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشئ
حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان
الشئ انسانا كان انسانا وهو مح ضرورة صدق قولنا كلما
كان الشئ انسانا كان انسانا واما انعكاس سالبة الكلية

مسالمة كلية فلا نه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان الشئ
 انسانا كان في سا وجب ان يصدق قولنا ليس البتة اذا كان
 الشئ في سا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو قولنا
 قد يكون اذا كان الشئ في سا كان انسانا وهو مع الاصل
 سلب الشئ عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشئ في سا كان
 كان انسانا وليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان في سا
 من الشكل الاول فلا يكون اذا كان في سا كان في سا وهو اما البتة
 كجريمة فلا عكس لها لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان في سا
 فهو انسان مع كذبه قولنا قد لا يكون اذا كان في سا ما فهو
 حيوان لانه كلما كان في سا انسانا فهو حيوان هذا اذا كانت
 الشرطية متصلة لزومية واما اذا كان منفصلة او انتفاقية
 فلا يعبر انعكاسا لعدم فائدته من حسب الاجمال وان اردت
 ان تعرف عكس مستوى للشرطية بكماله وعكس النقيض
 للمحمليات والشرطيات فارجع الى المطولات **المصالح**
 من الاصول ما المنطقية المذكورة بيان ذلك اي كون القياس
 مصلح على ان المقاصد في العلوم المذكورة مسالمة التي يكون
 ادراكها تصديقا فالمقصود الاصل في العلوم المذكورة هو الادراك

التصديق

التصديقية لا تصورية واما الادراكات التصورية فاما
 يطلب في فيها اي في معلوم مذكور لكون تلك التصورات وسائل
 الى تلك التصديقات والسر ذلك اي في كون المقصود من معلوم مذكور
 الادراكات التصديقية واما الادراكات التصورية فاما يطلب
 لكونها وسائل الى التصديقات ان التصديقات الكاملة التي وصل اليها
 مثبت اليقين وهذه يمكن ان يحصل سبب الانظار الصريحة
 في المبادئ القطعية فصارت تلك التصديقات الواصلة الى مرتبة
 اليقين مطلوبة في العلوم كحقيقة وهي التي لا تبدل الملل الاديان
 والكامل من ما وصل اليه كنه حقيقة الشئ وذلك الوصول متعذر
 يطلب التصورات في العلوم الا ان يكون وسائل الى التصديقات
 مطلوبة في اي في معلوم كحقيقة فلذلك صار القياس مطلباً
 اعلى بالنسبة الى مسائل الاصوليات واما القبول

لنعلم ان القياس قسمان معقول وملفوظ اما القياس المعقول
 فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة واما القياس ملفوظ
 فهو الذي يتركب من القضايا الملفوظة والاول منهما هو القياس
 حقيقة والثاني اي يسمى قياسا على الدلالة على القياس المعقول
 والتعريف المذكور يمكن ان يجعل تعريف الكل واحدها فان جعل

تعريف الكل واحد منهما فان جعل تعريف القياس بمقول يرد
منها لا مورد لمفوضة **قال** ولم يرد من الاقوال الا **اقول** المراد من الاقوال
القضايا التي ركبت منها سواء كانت مقولة او ملفوضة هي
اي اقوال جمع يترك في التعريف في هذا الفن يراى به ما فوق الواحد
فالا قول يراى به ما فوق الواحد لتساؤل التعريف القياس مؤلف من
قولين والقياس مؤلف من الاقوال فوق الاثنين فالقول الواحد
اي القضية الواحدة لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس
المستوى اللازم للقضية الواحدة لذاتها كقولنا كل انسان حيوان
وبعض حيوان انسانا فاقولنا بعض حيوان انسانا لزم كقولنا كل
انسان حيوان لذاته وعكس النقيض اللازم لها لذاتها كقولنا **قال**
انسان حيوان فان ينعكس بعكس النقيض الى كماله ليس حيوانا ليس انسانا
كثرت به عن الاستفراء اه **اقول** الاستفراء هو حكم على كل وجود
ذلك حكم في اكثر جزئيات ذلك الحكم كقولنا كل حيوان يتحرك
فكذلك الاسفل عند الموضع وذلك فحيوان كل حكم عليه بثبوت تحريك
الاسفل عند الموضع وذلك حكم بواسطة تتبع اكثر جزئيات حيوان
من الانسان والبقر وغير ذلك مما استفاء ووجد انهم اي وجد ان
الانسان والفرس والبقر وغير ذلك والاستفراء لا يفيد اليقين

بحوازان يكون حال البعض الذي لم يستقر في لفظا حال البعض
الذي استقر كالتمساح فانه جزئ من جزئيات حيوان مع انه
لا يحرك فكذلك الاسفل عند الموضع بل يحرك فكذلك الاسفل عند الموضع
حكم في جزئ لثبوت ذلك الحكم في جزئ معنى مشترك بينهما اي
بين جزئيين كقولنا العالم مؤلف فهو كالبيت حادث يعني البيت
حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم
حادثا ايضا **قال** بل بواسطة **اقول** اي لا يكون لزوم القول
الاخر لذات تلك الا قول بل يكون لزومه بواسطة مقدمة
اجتبية وهي التي لا يكون لازمة لاحد مقدمتي القياس كما في القياس
المساوات وهي اي قياس مبرأ واما تركيب من قولين بحيث يكون
متعلق بمحول او بهما موضوع الاخر كقولنا **مساول** **وبمساول**
فان يزدن بقولين يستلزم ان قول آخر وهو ان مساو
لكن لا لذاتها بل بواسطة مقدمة اجتبية غير لازمة لمقدمات
القياس مقدمة وهي ان كل مساو لمساو وللشي مساو لذلك الشيء
والاوي وان كان الاستلزام لذاتها لا بواسطة مقدمة اجتبية
لكان هذا النوع من متاليف متباين وانما وليس كذلك لانا لو اخذ
بل لمساوات كتابانية ومنقضية لزم منه نتيجة فاما

اذا قلنا مبيان لب و ب مبيان ج لحد يلزم ان يكون مبياناً
 ج لان مبيان مبيان للشيء لحد يلزم ان يكون مبياناً لذلك الشيء
 فان الانسان مبيان للفرد وليس مبيان للناطق مع ان الانسان ليس
 للناطق وكذلك اذا قلنا اتصف لب نصف لج لم يلزم ان الالف
 نصف لج لان نصف لا يكون نصفاً بل ربعاً ومن هنا عرفت ان هذا
 التأليف ينتج بواسطة مقدمة اجنبية اذا كانت مقدمة الا
 جنبية صادقة واذا كانت كاذبة فالوجه هنا مناقشة ظاهرة
 وهي ان قولك في تعريف قياس مساواة وهو ما يركب من قولين يجب
 ان يكون متعلقاً بمحمول او هما موضوع الاخر ليس يصح لان متعلقاً بمحمول
 الاول هو كيار وكجور وموضوع الاخر هو كجور فقط فلو كان
 ذلك وجواب هذه المناقشة ان يقال ان متعلقاً في الحقيقة هو كجور
 فقط بل الجارالة للمتعلق لانك اذا قلت مررت بزيد يكون متعلقاً
 في الحقيقة هو كفعول والمفعول في حقيقة هو زيد فيكون متعلقاً
 في الحقيقة زيداً واعلم ان قولك في تعريف قياس لزم قول اخر استأنا
 الى ان قول اللزوم هو النتيجة يجب ان يكون مغايراً لكل واحد
 من الاقوال فلو لم يعتد بهذا القيد لزم ان يكون كل قضيتين قياساً
 كيف اى كيف كان تركيب القضيتين يعني اعم من ان يكون على هيئة

الجزء

القياس اولاً كانتا نحو كل فرد حيوان وكل ما رنا هبق فانه وان كان
 مركباً من اقوال لزم عنها لذاتها قول آخر وهو اى القول اللزوم كل
 واحد من لقولين الذي واقعا جزء للتركيب لكن ليس ذلك مغايراً لكل
 واحد منهما بل هو عين احدهما وههنا سؤال وجواب يأتي في
 تقسيم قياس الى اقتراني واستثنائي كما كانت الشمس **الاول**
 عين نتيجة القياس الاول مذكورة في القياس الاول بالفعل وهو
 النهار موجود ونقيض نتيجة القياس الثاني مذكورة في القياس الثاني
 بالفعل وهو قوله الشمس طالعة وانما قيد ذكر النتيجة او نقيضها
 وعدم ذكرهما في التعريفات بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل اقتراني
 نيات في تعريف قياس الاقتراني جامعاً وتعريف قياس الاستثنائي
 مانعاً لان النتيجة مادة وهي طر فاعها وصورة وهي هيئتها
 الاجتماعية وصورة الشيء ما يحصل هو الفعل ومادة الشيء
 ما به يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة مذكورة في القياس الاقتراني
 وان لم يكن صورتها مذكورة فيكون النتيجة مذكورة في الاقتراني
 بالقوة فلما طلق ذكر النتيجة او نقيضها في التعريف الاستثنائي
 لا ينقض تعريف الاستثنائي منعاً وتعريف الاقتراني جامعاً فان قلت
 لا يجوز ان يذكر عين النتيجة في القياس الاستثنائي بالفعل والزم

الاستثنائي قياسا لانه اجتر في تعريف القياس ان يكون القول
 اللازم مغايرا لكل واحد من المقدمات فاذا كان النتيجة مذكورة
 في الاستثنائي بالفعل لم تكن مغايرة لكل واحدة من المقدمات فلا يكون
 قياسا قلت لانهم ان النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل لم يكن
 مغايرا لكل واحد من المقدمات وانما تكون عدم مغايرة لو لم يكن
 النتيجة جزءا مقدمة بل عينها وهي محال فان المقدمة في الاستثنائي
 ليس كقول الشمس طلعت وصر بل هو مع لقولنا النهار موهو
 فيكون النتيجة جزءا مقدمة لا عينها فيحصل مغايرة بين المقدمة
 والنتيجة **قال** وانما سمي الاول اقترانيا **او** المراد من كذا وكذا
 الا صفر وهو موضوع خط وكذا الاكبر وهو محمول خط وكذا
 الاوسط وهو الامر المكرر بين مقدمتي القياس **قال** والمراد
 من كون عين **الا** **اقول** هذه اجواب وسؤال مقدر وهو ان يقال
 ان النتيجة ونقيضها قضيان لا صمالة الصدق والكذب
 والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية لعدم احتمال
 الصدق والكذب فلا يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا
 في القياس بالفعل فاجاب عنه بقوله والمراد من كون عين **الا**
قال اعلم ان **المشتركة** **اقول** هذا شروع في بيان احد نوعي القياس

الاقتراني

الاقتراني قدم قياسا الاقتراني على الاستثنائي مع مفهوم
 الاستثنائي وجودي ومفهوم الاقتراني عددي لان لقياس الا
 قتراني هو الاكثر شيئا في الاستعمال وبه يحصل اكثر مجهولا مطلوب
 الاستحصال وانه يتركب من محملها والمشرطيات بخلاف الاستثنائي
قال لتوسط بين **اه** **اقول** بهذا التعليل صحيح في الحد الاوسط **قال**
 الاول دون غيره من كذا الاول سطر ذو شكل كباقية اللهم ان
 لما كانت كباقية مرتبة الى الاول عند الانتاج كان كذا الاوسط
 متوسطا بين طرفي المطلوب فيها بالحقيقة ولو قيل في التعليل لانه
 وسيلة لنسبة الاكبر الى الا صفر فيكون في معنى وسطا كان او لم
قال سواء كان موضوعا **الا** **اقول** اي سواء كان كذا الاوسط موضوعا
 او محمولا كما في مثال الاول مركب من جمليتين للقياس الاقتراني ومقدما
 او تاليا كما في مثال الثاني والمركب من متصلتين للقياس الاقتراني ايضا
قال وقد مر مثلهما انفا **الا** **اقول** اي وقد مر مثال كون **الا** **اقول**
 موضوعا ومحمولا ومثال كونه مقدما وتاليا وانفا اي قبيل هذا الشا
 بقوله انفا الى مثال الاقتران الا الاقتران والاستثنائي معا كما توهم
 بعض الشارحين والثبت كبط للشارح الكافي حيث **قال** وقيل
 يسمى هذا الاوسط المتوسط بين طرفي كذا سواء كان موضوعا

او محمولاً او مقوماً او تالياً وقد مر ما لها انفا اشارة الى مثال
 الاقتراني والاستثنائي ثم **قال** هذا حبطه **الا قول** منشاء
 هذا النورهم من عدم يتبع نسخ الكافي لان المثال الثاني للاقتراني
 قد سقط عن بعض النسخ سهواً من قلم الناسخ فرائي كنورهم
 هذا البعض توهم ان انفا اشارة الى مثال الاقتراني والاستثنائي
 معا ومن هذا عرفت ان الاشكال الاربعة المذكورة في منطق لا
 الا في القياس الاقتراني دون الاستثنائي **قال** لانه اخص
 في الغلب **الا قول** وانما قيد احصيته بموضع والسمة المحول
 بالغلبة لانهما قد يكونان متساويين نحو كل انسان ضاحك وكل
 ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول كل انسان ناطق وهي بيانها
قال ومقدمة من مقدمة القياس **الا قول** اي سمي مقدمة لشمالية
 على الاصغر صفري لكونها ذات الا صغر وصاحبه ومقدمة
 لشمالية على الاكبر سمي الكبرى لكونها ذات الاكبر وصاحبه
 وسمي الصفري والكبرى بمقدمة ايضا لتقدمها على القول
 اللازم وكقول اللازم باعتبار حصوله من قياس سمي نتيجة
 واعتبار استحصاله منه اي من العيّن مطلقاً **قال**
 وسمي فريضة **الا قول** لكون الصفري مقترنة بالكبرى ومفردة

فيها سواء كان الاقتراني موجبتي كليتين او جزئيتين او سالبتين
 كليتين او جزئيتين او موجبة او سالبة وان كان محمولاً او
 وانما وضعت الاشكال الاربعة على هذا الطريق لان الشكل
 الاول على النظم لطبيعي لانه هو الانتقال من موضوع المظ الى كل الاوسط
 ثم منه اي من كل الاوسط الى محموله اي الى محمول المظ يلزم من انتقاله
 الانتقال من موضوع المظ الى محموله وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول
 فلهذا وضع في مرتبة الاول ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب من الاول
 الباقية اليه اي الى الاول لمشاركة اياه في صفها وهي كسرف
 المقدمتين لاشتمالها على موضوع المظ الذي هو اشرف من محمول
 لان المحمول انما يطلب لاجله ثم وضع الشكل الثالث لانه له قرب اليه
 اي الى الاول لمشاركة اياه في كبره وهي احسن المقدمتين لاشتمالها
 على محمول المظ الذي هو احسن من موضوعه فانه انما يطلب لاجل موضوعه
 ثم وضع الشكل الرابع لانه لا قرب له الى الاول لصلو الخلفه اياه في
 المقدمتين معا ووجه كسر معلوم من الشرح ومن هذه الباقية
 ما هو اهـ وانما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة اقرب
 الى الطبع لكونه على نظم البطح في الاستدلال على المظ كما مر في البواني
 منها ولهذا كان مبواقي مرتبة الاقتراني عند الاحتياج اليها وان اردت

ان تبين لك طريق الارتداد فيها فلا يكون منك عفلة فيما يحيى بعد
ذلك اعلم ان الشكل الثاني اعلم ان الانتاج كل شكل لا يخرج
شرطين احدهما بحسب الكيفية وثانيهما بحسب الكمية اما الشرط الذي
بحسب الكيفية ففي الشكل الثاني اضموف مقدمة بالايجاب
والسلب بان يكون احدهما موجبه والاخرى سالبة ولما الذي يجب
الكمية فغير كلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احدهما الشرطين يحصل
الاخلاق في النتيجة وهو صديق القياس تارة مع النتيجة الموجبة واخرى
مع النتيجة السالبة والاخلاق في النتيجة موجب لعدم الانتاج لان معنى
الانتاج ان يستلزم ذاته القياس النتيجة وصف القياس تارة
مع الايجاب والاخرى مع السلب يدل على ان كل واحد من الايجاب
ليس يلزم لتمام القياس لان ما بالذات لا يختلف اما لزوم
الاخلاق على تقدير انتفاء الشرط الاول فلا بد لو اتفقت المقدمات
في الكيفية اي في الايجاب في السلب فاما ان يكونا موجبين او سالبين
واما ما يتحقق الاخلاق في النتيجة واما اذا كانتا موجبتين فلا بد
يصرف كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان وكذا الايجاب وهو كل
فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسا حيوان كان كون
السلب وهو لا شيء من الفرس بالانسا واما اذا كانتا سالبتين فلا بد

من الاشكال

تكون

يصدق قولنا لا شيء من الانسا بفرس ولا شيء من المناطق بفرس وكذا
التوافق وهو قولنا كل انسا ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من كذا
بفرس كان السلبين وهو قولنا لا شيء من الانسا بجمار واما لزومه اي
الاخلاق على تقدير انتفاء الشرط الثاني وهو الكلية الكبرى فانه
لو كانت الكبرى جزئية فاما ان يكون موجبه جزئية او سالبة
جزئية وعلى كلا التقديرين يتحقق الاخلاق في النتيجة اما على تقدير
كون الكبرى موجبة جزئية فلصدق قولنا لا شيء من الفرس بالانسا
وبعض حيوان انسا وكذا الايجاب وهو كل فرس حيوان ولو بدلنا
الكبرى بقولنا وبعض المناطق انسا كان كون السلب وهو قولنا
لا شيء من الفرس ناطق واما على تقدير كونها سالبة جزئية فلصدق
قولنا كل انسا ناطق وبعض حيوان ليس ناطق والصادق التوافق
وهو قولنا كل انسا حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الفرس
ليس ناطق وكذا التباس وهو لا شيء من الانسا بفرس وضربه
المنتجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضرر به كما ذكرنا
الانقعا في كل شكل من الاشكال الاربعة بحسب الكمية اي الكلية
وجزئية وبحسب الكيفية اي الايجاب والسلب ستة عشر
القضية المعبر في العلوم ليست الا المحصورة لان الشخصية

الكبرى الشكل الاول فاننا اذا قلنا هذا امر وهو ناطق ينتج بالضرورة
 هذا ناطق وان المصممة في قوة كجائية فيكون المقضية المعتبرة وهي المحصول
 والمحصول اربعة موجبة كلية وموجبة كجائية والتامة كجائية
 وهي كلها معتبرة في الصغرى والكبرى فاذا انضمت احدي الصغريات
 الاخرى من المحصول الى احدي الكبرى يات الاربعة منها يحصل من هذا
 الانضمام ستة عشر ضربا بان يكون الصغرى موجبة كلية والكبرى
 موجبة كلية ايضا وسالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية
 وبان يكون الصغرى سالبة كلية كلية والكبرى سالبة كلية ايضا او
 موجبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وبان يكون الصغرى
 موجبة جزئية ايضا او موجبة كلية او سالبة كلية او سالبة جزئية
 وبان يكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى سالبة جزئية ايضا
 او موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية لكن استراط الاول
 وهو اختلا مفردتين في الكيف اسقط ثمانية اخرج وهي الصغرى
 الموجبة كلية مع الكبرى موجبة الكلية او الموجبة كجائية والصغرى
 الموجبة كجائية مع الكبرى الموجبة كجائية او موجبة كلية والصغرى
 السالبة كلية مع الكبرى السالبة الكلية والتامة كجائية والصغرى
 السالبة كجائية مع الكبرى السالبة كجائية والصغرى السالبة كجائية

مع الكبرى السالبة كجائية والتامة الكلية واستراط الشرط الثاني
 وهي كلية الكبرى اسقط اربعة من الثمانية لباقية من ستة عشر وهي
 الاربعة الساقطة من الواقي الصغرى موجبة كلية مع الكبرى
 السالبة كجائية والصغرى الموجبة كجائية مع الكبرى السالبة كجائية
 والصغرى السالبة كلية مع الموجبة كجائية والصغرى السالبة كجائية
 مع الكبرى الموجبة كجائية فلم يبق من هذه القرائن الستة عشر بقولنا
 الاربعة اضرب الضرب الاول موجبة كلية صغرى وسالبة كلية
 كبرى ينتج سالبة كلية لان النتيجة تتبع لا حى مفردتين وسالبة
 كلية احسن من موجبة كالكلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ
 من كجج حيوان ينتج فالاشئ من الانسان كجج وبيانه اى بيان انتاج
 هذه القرينة تلك النتيجة اما بطريق الحلق وعكس مستوي اما طريق
 الحلق في هذه الشكل فهو ان باخذ نقيض النتيجة ويجعل ذلك النقيض
 صغرى لان نتيجة هذا الشكل سالبة كلية فيكون نقيضها موجبة
 جزئية والموجبة تصلح ان يكون صغرى للشكل الاول ويجعل كبرى
 القيس وهو السالبة كبرى لهذه الصغرى وهي نقيض النتيجة لانها اى
 كبرى القياس لكثرها والكلية وان كانت سالبة تصلح ان يكون
 كبرى للشكل الاول فيتولد من نقيض النتيجة وكبرى القياس قياس

في الشكل الاول ينتج بما يتناقض صغرى في الشكل الثاني فيقال لو لم
 يصدق لا شيء من الانساج كج لصدق نقيضه وهو بعض الانسان
 حجر والزم ارتفاع النقيضين وهي محال ونظير ذلك النقيض الى
 كبرى القياس هكذا بعض الانساج حجر ولا شيء من حجر حيوان ينتج في الشكل
 بعض الانساج ليس حيوان وهو بناقض صغرى في الشكل الثاني وهو كل
 انسان حيوان هذا خلف اي قول التلازم وهو قولنا بعض الانسان
 ليس حيوان بط وهذا الخلف لا يلزم من صورة الشكل الاول لانها
 بدورية النتائج فيكون خلف من كمادة وليس من الكبرى لانها
 معروضة لصدق فتعين ان يكون هذا من نقيض النتيجة وهو
 للشكل الاول فيكون نقيض النتيجة محال فالنتيجة للشكل الثاني حقه
 واما طريق العكس فبان يعكس الكبرى بالعكس فتقوى ليرتد الى الشكل
 الاول وينتج النتيجة المذكورة هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من
 حجر وينتج ومن شكل الاول لا شيء من الانساج حجر وهو مخطئ الضرب
 الثاني عكس الاول وهو ان يكون الصغرى سالبة الكلية والكبرى
 موجبة كلية وهو ينتج سالبة كلية ايضا كقولنا لا شيء من الانساج
 حيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من حجر انسانا وبيانه بالخلف في
 وبالعكس ايضا اما خلف فالطريق المذكور وهو ان ياخذ نقيض النتيجة

صغرى ويجعل الكبرى القياس كبرى لهذه الصغرى فينظم منها ما تلي
 في الشكل الاول ينتج بما يتناقض صغرى فنقول لو لم يصدق لا شيء من حجر
 بانساج لصدق نقيضه وهو بعض حجر انسانا ونضمه الى الكبرى هكذا
 بعض حجر انسانا وكل حيوان ينتج من الشكل بعض حجر حيوان وقد كان
 الصغرى لا شيء من حجر حيوان هذا خلف وهذا الخلو ليس في الصورة
 لكونها بدورية النتائج فيكون من كمادة وليس من الكبرى لانها مفردة
 الصدق فتعين ان يكون هو نقيض النتيجة فيكون محال والنتيجة حقه
 ومخطئ واما طريق العكس فهنا فلا يمكن ان ينعكس الكبرى لكونها
 موجبة كلية لا ينعكس الا جزئية وجزئية لا ينتج في كبرى الشكل
 الاول بل طريق العكس ههنا بعكس وجعلها اي جعل الصغرى المنعكس
 لكبرى لكونها سالبة كلية وجعل كبرى القياس صغرى لكونها موجبة
 كلية ينتج من الشكل الاول نتيجة منعكسة الى النتيجة المطلوبة من
 الشكل الثاني فانا اذا قلنا عكسنا قولنا لا شيء من حجر حيوان الى شيء
 من الحيوان كحجر وجعلنا ما كبرى وكبرى القياس صغرى وقلنا كل
 انسان حيوان ولا شيء من حيوان كحجر وهو ينعكس بالعكس
 المستوي الى لا شيء من حجر انسانا وهو ضرب الثالث في موجبة
 جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نقولنا
 بعض الانسان اطلق ولا شيء من الفرس بناطق ينتج بعض الانسان

ليس بفرس بخلف والعكس كما في الضرب الاول والضرب الرابع سلبية
 جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سلبية جزئية كقولنا
 بعض الحيوان ليس بانسان ناطق انسانا ينتج بعض الحيوان
 ليس بناطق بخلف دون العكس لانه يمكن بيانها بالعكس لا يعكس
 الكبرى لانها تتعكس جزئية لان موجبة الكلية ينعكس موجبة
 جزئية وجزئية لا يصلح ان يكون كبرى للشكل الاول كما سيجي ولا
 ينعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس كجزئية جزئية وعلى تقدير
 قبولها العكس بخصوص المادة لا يقع في صغرى الشكل كون عكس
 السالبة جزئية سالبة ولا في كبرى كون عكسها جزئية واحال ان الابطال
 الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول واعلم ان في بيان الضربين
 الاخيرين طريق آخر وهو الافتراض الا ان تترك هذا الطريق لئلا يؤدي
 الى تكرار واما الشكل الثالث فشرط انتاجه بحسب الكلية كلية
 احدى مقدمات اي الصغرى والكبرى اقاكون ايجاب الصغرى شرطا
 فلا نهالو كانت سالبة فاما ان يكون الكبرى موجبة او سالبة وايا
 ما كان يتحقق الاختلاف موجبة لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة
 فكقولنا الاشياء من الناطق لصاحل وكلنا ناطق حيوان وكحق التوافق
 وهو كل صاحل حيوان ولو بولنا الكبرى بقولنا كل ناطق انسانا كان
 الحق التباين فهو قولنا الاشياء من الصاهل بانسانا واما اذا كانت

سالبة فكقولنا الاشياء من الانسان بفرس ولا شيء من الانسان بصاهل وكحق الابطال
 وهو كل فرس صاحل ولو بولنا الكبرى بقولنا الاشياء من الانسان باركان الحق السلب
 وهو قولنا الاشياء من الفرس حمارا واما كون كلية احدى مقدمات شرط فلا نهالو
 جزئيتين يلزم الاختلاف والنتيجة كقولنا بعض الحيوان انسانا وبعض الحيوان ناطق
 فالحق التوافق وهو كل انسانا ناطق ولو بولنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان فرس
 فالحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس هذا على تقدير كون الكبرى موجبة جزئية
 واذا كانت سالبة جزئية فكقولنا بعض حيوان فرس وبعض حيوان ليس بصاهل
 كحق التوافق وكل فرس صاحل ولو بولنا الكبرى بقولنا بعض حيوان ليس بناطق
 كان كحق التباين وهو لا شيء من الفرس بناطق فاذا اسقط عشرة اضرب
 من ثلثي ستة عشر ثمانية من الشرط الاول وهي اى الثمانية الساقطة من الشرط
 الاول وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الاربعة والسالبة الجزئية
 مع الكبريات الاربعة والاثنتان من الشرط الثاني وهما فريان كما صلا
 من موجبة جزئية صغرى مع جزئيتين كبرى فبقى كضرب النتيجة الستة
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسانا حيوان
 وكل انسانا ناطق ينتج بعض حيوان ناطق وبيان انتاجه وجهين احدهما
 بخلف وطريق خلف في هذا الشكل ان يجعل نقيض النتيجة الكلية كبرى
 لان الشكل ان يجعل الثالث لا ينتج لاجزئية ونقيض جزئية كلية ويجعل
 صغرى القياس كونها موجبة صغرى نقيض نتيجة فينضم منها قياس

في الشكل الاول ينتج ما ينافي الكبري فنقول لو لم يصدق بعض حيوان ناطق لعدم
 نقيضه وهو لا شيء من حيوان ناطق ونظم ذلك النقيض الى صفري القياس
 هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من حيوان ناطق ينتج من الشكل الاول لا شيء
 من الانسان ناطق وهو منافي الكبري القياس لا نقيض لها لان نقيض موجبة
 الكلية سالبة جزئية لا سالبة الكلية وثانيهما عكس صفري يرجع الى
 الشكل الاول وينتج النتيجة المقصودة بعينها وهو اخط ثنائي من موجبة كلية
 صفري وسالبة كلية كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان ولا شيء
 من الحمير جمار فبعض حيوان ليس بجمار بيان به عكس صفري ينتج النتيجة
 اخط فبالخلف ينتج ما ينافي الكبري ما لا ينافي قض كما في المضرب الاول
 بل افرق الثالث من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبري ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض حمير حيوان وكل حمير ناطق فبعض حيوان
 ناطق بيان به عكس صفري يرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة الكلية
 وبالخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة الكلية كبري و صفري القياس
 ينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبري الرابع موجبة جزئية صفري
 وسالبة كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء
 من الانسان جمار فبعض حيوان بجمار بيان بعكس الصفري وبالخلف بعين
 مائة من المضرب الثالث والخامس من موجبة كلية صفري وموجبة جزئية
 كبري ينتج موجبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان وبعض الفرس وصاهل

جمل

بيانه بالخلف ينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبري جعل عكس الكبري صفري
 جزئية لا بعكس الصفري لان الكبري جزئية لا يصلح ان يكون كبري للشكل الاول
 و صفري القياس كبري لكونها كلية ينتج من الشكل الاول ما يعكس مطلوبنا و
 من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان
 ناطق وبعض الانسان ليس بصاهل فبعض الناطق ليس بصاهل بيان به بالخلف
 ينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبري ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس صفري
 لان الكبري جزئية وجزئية لا تقع في كبري الشكل الاول ولا بعكس الكبري لانها
 لا يقبل العكس ولا يتغير قولها العكس لا يصلح ان يكون صفري او كبري للشكل
 الاول واما الرابع فشرط انتاجه بحسب كمية المقدمات وكيفتها ان يجتمع
 فيه مستان اعني كسلب وجزئية لاني مقدمة واحدة ولا في مقدمتين سواء
 كانت الحسنان من جنس واحد كما اذا كانت بمقدمتان اي صفري والكبري
 السالبتين او جزئيتين او من جنسين مختلفين كما اذا كانت احدي مقدمتين
 سالبة والاخرى جزئية الا ان يكون الصفري موجبة جزئية فانه يجب اجتماع
 الحسنيين لان كون الكبري سالبة كلية يجمع في الشكل الرابع على
 تقدير كون صفري اي موجبة جزئية اما الشرط الاول اي عدم اجتماع
 الجنسين على تقدير عدم كون موجبة جزئية فلا نه لواجتمع الحسنان
 في الشكل الرابع على تقدير ان لا يكون صفري موجبة جزئية يلزم الاختلاف
 الموجبة بعدم الانتاج كقولنا لا شيء من الانسان يفسر ولا شيء من حمير

باننا والحق التباين وهو لا شيء من الفرس بحمار ولوبدلنا الكبرى بقولنا
 لا شيء من الصاهل باننا كان الحق التوافق وهو كل فرس صاهل وكقولنا
 لا شيء من الانسا بفرس وبعض الحيوان انشا الحق التوافق وهو كل فرس حيوان
 ولوبدلنا الكبرى بقولنا بعضنا طق انشا كان التباين وهو لا شيء من الفرس
 بنا طق وكقولنا لا شيء من الانسا بفرس وبعض الحيوان ليس باننا وكق
 التوافق وهو كل فرس حيوان ولوبدلنا الكبرى بقولنا بعضنا طق ليس باننا
 كان حق التباين وهو لا شيء من الفرس بحمار وكقولنا كل ناطق انشا
 وبعض الحيوان ليس بنا طق وكق التوافق وهو كل انشا حيوان ولوبدلنا
 الكبرى بقولنا بعضنا طق ليس بنا طق كان الحق التباين وهو لا شيء من
 بحمار وكقولنا بعضنا طق ليس باننا وكل ناطق حيوان والحق التوافق
 وكل انشا ناطق ولوبدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق التباين
 وهو لا شيء من الانسا بفرس وكقولنا بعضنا طق ليس بفرس وبعض الصاهل
 ليس باننا وكق التوافق وهو كل فرس صاهل ولوبدلنا الكبرى بقولنا
 بعضنا طق ليس باننا كان الحق التباين وهو لا شيء من الفرس بنا طق وكقولنا
 بعضنا طق ليس بفرس وهو لا شيء من الصاهل باننا وكق التوافق وهو
 فرس صاهل ولوبدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من بحمار باننا كان حق التباين
 وهو لا شيء من الفرس بحمار وكقولنا بعضنا طق ليس بفرس وبعض الحيوان فرس
 والحق التوافق وهو كل حمار حيوان ولوبدلنا الكبرى بقولنا بعضنا طق

كان

بوجه التباين

كان الحق التباين وهو لا شيء من الحمار بصاهل واما الشرط الثاني
 وهو كون الكبرى سالبة كلية على قدر يكون الصفى موجبة جزئية
 فلانه لو لم تكن كذلك فاما ان يكون الكبرى موجبة كلية او موجبة
 جزئية او سالبة جزئية وعلى التقادير يلزم الاختلاف في النتيجة
 وهو موجب للعقم كقولنا بعض الحيوان انشا وكل ناطق حيوان
 وكق التوافق وكل انشا ناطق ولوبدلنا الكبرى بقولنا كل فرس
 حيوان الحق التباين وهو لا شيء من الانسا بفرس وكقولنا بعضنا
 انشا وبعضنا طق حيوان وكق التوافق وهو كل انشا ناطق
 ولوبدلنا الكبرى بعضنا طق حيوان فالحق التباين وهو لا شيء من الانسا
 بفرس وكق التوافق وهو كل صاهل حيوان ولوبدلنا الكبرى بقولنا
 بعضنا طق ليس بفرس وكق التباين وهو لا شيء من الصاهل باننا
 فاذا سط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب وباعتبار الثاني
 ثلثة اضراب في القرب كمتجه خمسة الاول من موجبتين كليتين
 ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انشا حيوان وكل ناطق انشا
 وبعض الحيوان ناطق بيانه بعكس قريب كمفردتين وهو ان يجعل
 الصفى كبرى والكبرى صفى ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة
 منك الى مطلق انشا وكل حيوان انشا ينتج من الشكل الاول

بعضنا
 وتقولنا بعضنا طق
 حيوان ليس بفرس

وهو كل ناطق حيوان وهو ضالعكس الى بعض حيوان ناطق وهو كط
والخلف ما هو ان يجعل نقبض النتيجة الكلية كبرى وصغرى فعكس
لايجاب صغرى فينتجان على هيئة الشكل الاول يحصل نتيجة
تنعكس الى ما لا ينال في الكبرى فنقول لو بقصق بعض حيوان ناطق
نقبضه وهو لا شيء من حيوان ناطق ويجعل كبرى لصغرى فعكس هو
كل انسان حيوان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان ناطق وهو
ينعكس الى لا شيء من الناطق بانسان وهو ينال في كبرى لقياس انشائي
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل
انسان صهال وبعض حيوان فوس بعض صهال حيوان بعكس الترتيب
كما مر لكن طريق خلف هنا ينتج نتيجة تنعكس الى صال وناقص الكبرى
ثالث من سابعة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سابعة كلية
كقولنا لا شيء من الفرس باسنا وكل صهال فرس لا شيء من الانسان بصها
بعكس الترتيب كما مر وخلف وهو ان يجعل بعض النتيجة لايجابه صغرى
وكبرى ينتج من الشكل نتيجة تنعكس الى ناقص صغرى فنقول لو لم يصرف
لا شيء من الانسان بصها لصدق وبعض الانسان صهال ويجعل ذلك النقص
صغرى كبرى لقياس وكل صهال فرس وهو تنعكس الى بعض فرس انسان وكان
الصغرى لا شيء من الفرس باسنا هذا خلف الرابع من موجبة كلية مع

وسبعة كلية كبرى ينتج سابعة جزئية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء
من الفرس باسنا فبعض حيوان ليس بفرس بيانه بعكس مقدماتي الى الصغرى
والكبرى لا بعكس ترتيب المقدمات بل يرتد الى الشكل الاول هكذا بعض حيوان
السا ولا شيء من الانسان بفرس بعض حيوان ليس بفرس وهو كط بعين مامر
في كبرى ثالث الا ان النتيجة ههنا تنعكس الى ما ينال في الصغرى لا الى ما ينال
قضاها وخامس من موجبة جزئية وسابعة كلية كبرى ينتج سابعة جزئية
كقولنا بعض فرس حيوان ولا شيء من الفرس باسنا فبعض حيوان ليس بفرس
فبعض حيوان ليس بحمار بيانه بعكس لصغرى والكبرى والخلف لما مر في الصغرى
الرابع بعينه الا ان النتيجة ههنا تنعكس الى ما ينال في صغرى فعكس
بالتاقل وكذلك يمكن الانتاج في كبرى الثاني وخامس بالافتراض كما
في الضرب الرابعة الاخيرة بيانه في الشكل ثالث هذا على رأي المتأخرين
فالضرب المنتجة للشكل الرابعة ثمانية وهي خمسة مذكورة مع المضرب
الثلاثة الاخرى من مقاطعات وهي صغرى سابعة جزئية مع الكبرى
موجبة الكلية والصغرى سابعة الكلية مع الكبرى موجبة جزئية
فيكون شرطاً لانتاج الشكل الرابع بحسب الكلية والكيفية عندهم
احد الامرين وهو اما لايجاب صغرى والكبرى مع الكلية الصغرى
فبها لايجاب وكسلب مع كلية احد المقدمات وان اردت ان تعرف متسكان

فلا ينتج عين المقدم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود كلزوم يجوز ان يكونه اللازم اهم
 ووجوه الاعم لا يستلزم وجود الاخص واما استثناء نقض مقدم فلا ينتج نقض كمال
 لا انتفاء كلزوم لا يستلزم اللازم يجوز كونه اللازم اهم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء
 الاعم وان كان الشرطية اه القضية الشرطية كمو صوعة في القياس الاستثناء
 ان يكون منفصلة حقيقة او مانعة كجمع او مانعة كخلافان كانت منفصلة حقيقة
 فاستثناء عين المقدم ينتج نقض التالي لامتناع كجمع بينهما واستثناء عين التالي
 ينتج نقض مقدم بعين ما من واستثناء نقض مقدم ينتج عين التالي واستثناء
 نقض التالي عين المقدم لا امتناع كلوي بينهما وان كانت منفصلة مانعة كجمع واستثناء
 مقدم لامتناع كجمع بينهما واستثناء نقض مقدم لا ينتج عين التالي ونقض التالي لا ينتج عين المقدم
 لجواز كلوي بينهما وان كانت منفصلة مانعة كخلاف فعكس مانعة كجمع لا امتناع كخلاف
 جوار كجمع اليقين وهواه القيد الاول اعني قوله لا يمكن ان يكون الاكاذب يخرج
 النفي وهو الاعتقاد الخارج لمعادي عن مجرم كحمل للطف الاضاحالا وهو حاد يخرج
 الودع ايضا وهو الاعتقاد لمعادي عن مجرم كحمل للطف الاضاحالا راجح
 ولقيد الثاني اعني قوله مطابقا للواقع يخرج للرجل المركب وهو عبارة عن عدم
 العدم عما منه شأنه ان يكون عالما بالاعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الاكاذب والقيد
 ثالث يخرج اعتقاد مقدم فانه وان كان اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الاكاذب مطلقا
 للواقع لكنه وان يجوز ان يرفل اعتقاده بشكليك لمشكوك هو المتفرد هو
 الواسط وكما سبقت بقولنا ان يقال صبي نقول لانه كذا لا يقال صبي فقال لانه كذا وكذا

منه اصطلاحات كمنطقية اه اعلم ان القياس اما مركب من مقدمات
 يشتمل على مركب من مقدمات من مقدمات القضيبة فهو البرهان كما
 ذكرنا اما مركب من غير القضييات فلا قيمة الاربعة الباقية فاذا اخف هذا
 فاعلم ان المقدمات الغير اليقينية ستة احدها المشهور وهي قضايا بحكم العقل
 بها بواسطة اعتراف الناس بسبب مصلية عامة كقولنا العول حسن والطالم
 قبيح او بسبب له حجة كقولنا راعات القضاء محمود او بسبب تنكاح كقولنا
 كشف العورة مذموم ويقال الشنيع وثانيها الكلمات وهي باجودها احد
 خصمين مسلمة من صاحبها المبني عليها الكلام لدفع الخصم وثالثها المقبولات
 قضايا يوضح العقل فيه اما للمعجزة كالانبياء او الكرامة كالاولياء او كقول
 عقلاء العلماء والحكماء او المزيدي دينه كالصلحاء وبرايمها المصوفات
 وهي قضايا بحكم العقل بها بسبب ترجيح جانب الحكم وخامسها المحجيات
 وهي قضايا تدرك لترغيب النفي في شئ او تنفيرها عنه وبوثر في النفس
 اذا اوردت على النفس تاثيرا يحيا من فيض او يبط سواء كانت
 صادقة او كاذبة وسادسها المشهرات بغيرها وهي بحكم العقل بها
 على اعتقاد انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة لا شتبا بها
 شئ منها فاجدل قياس مؤلف من مقدمات مشهورة او منها والمسلمات
 كقولنا وضع الشيء لغيرها وما وضع له قبيح لانه طم قبيح فوضع الشيء

لغير ما وضع له فيصح وغرض المجادل من لقياس كبد الزام خصمه وكما
 والمحكات قياس مؤلف من مضموننا او منها ومن مقولات كقولنا فلان
 يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق وغرض الخطيب والواعظ
 من القياس الخطابي ترغيب الناس الى عمل الخير وتفسيرهم عن الشر والشعر
 قياس مؤلف من تخيلات كقولنا هذا عمل نيرة معناه فهذا معناه وقولنا
 هذا امر وكل حر يافوته سيالة ففوتة سيالة وغرض الشاعر بهيكل
 الشعر انتقال النفس بالترغيب والتفسير فانفس في الاولى تنفر عن اكل
 العمل نيرة الضم عن الذهب وفي الثانية ترغيب في شرب رغبة المعاق
 الى المعشوق والغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة تشبيرة بالحق
 او بالمشهور وشبه الكاتب بالحق او بالمشهور اما حيث الصورة او حيث
 المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوش على الجدار انها
 فرس وكل فرس صهاك نتيج ان تلك الصورة صهاك واقام حيث المعنى فكقولنا
 رعاية الموضوع في كوجبة كقولنا كل انشا وفرن هو انشا وكل فرس وانشا
 فهو فرس نتيج ان بعض الانشا فرس والغلط فيه ان موضع المقدم ليس
 بموجود اذ ليس شيء موجود يصدق عليه انه انشا وفرن وكقيام وضع
 الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانشا حيوان والحيوان جنس وهو
 مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة اي غير مطابقة للواقع وهي قضية

ط

يحكم بها وهم الانشا في امور غير محسوسة قياسا على الامور المحسوسة كما
 يحكم بان كل موهود وتيجر لانه يدرك اكل ما هو مشاهد محسوسا فهو
 متيجر كغرض من مطلق الالهة محسوسا بتقليد كختم
 ودفعه